

جامعة ميد أوشن



كلية الإدارة

تخصص إدارة مخاطر

دور إدارة المخاطر في تعزيز استقرار شركات التأمين: دراسة تطبيقية على

شركات التأمين في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/

محمد خالد المحيimid

251000670

إشراف/

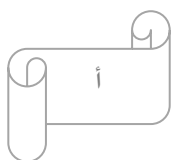
د. الفيصّل عبد الحميد محمد حسن

د. فايز جرّاد

العام الدراسي:

1447 – 2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إهداء

إلى نفسي التي لم تتراجع رغم التعب،

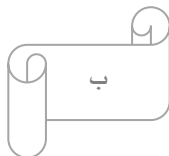
وإلى تلك الأحلام الصغيرة التي نضجت في قلبي حتى صارت إنجازًا،

إلى أمي التي لم تغب عن دعائها، وإلى أبي الذي علّمني أن السعي لا يضيع،

إلى أساتذتي وزملائي الذين شاركوني لحظات الجد والطموح،

أهدي هذا المشروع عرفانًا لكل من كان رفيقًا في طريق الوصول،

ولكل من صدّق بحلمي قبل أن يتحقق.



شكر وتقدير

أحمد الله عز وجل الذي وفقني في إتمام هذا البحث العلمي،

والذي ألهمني الصحة والعافية والعزيمة.

فالحمد لله حمدا كثيرا

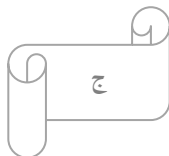
أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلي الأستاذ الدكتور / فايز جراد

والأستاذ الدكتور / الفيصل عبد الحميد محمد حسن

على كل ما قدماه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا
في جوانبها المختلفة.

والشكر والتقدير موصول إلي إدارة جامعة ميد أوشن ممثلة بالكادر الأكاديمي
والإداري، لما قدموه من تسهيلات وتشجيع وتوفير الخدمات المطلوبة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من لم يسعني الحظ بذكر أسمائهم راجيا من المولي عز
وجل أن تكون هذه الدراسة نافذة لدراسات أخرى .



المستخلص

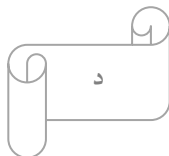
هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور إدارة المخاطر بأبعادها المجمعّة والمتمثلة في (تحديد المخاطر، تحليل المخاطر، الاستجابة للمخاطر، مراقبة المخاطر) في تعزيز استقرار شركات التأمين في المملكة العربية السعودية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب لطبيعة المشكلة، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، حيث تم توزيعها على عينة بلغ عددها 298 موظفًا (من العاملين في مختلف الإدارات ذات الصلة بإدارة المخاطر والاستقرار المالي في شركات التأمين السعودية، وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

توصلت النتائج إلى أن إدارة المخاطر بأبعادها الأربعة تؤثر تأثيرًا دالًا إحصائيًا في تعزيز استقرار شركات التأمين، حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.855$) ومعامل التحديد ($R^2 = 0.731$)، مما يدل على أن ممارسات إدارة المخاطر تفسّر نحو (73.1%) من التباين في مستوى الاستقرار العام.

كما أظهرت النتائج أن بُعد تحديد المخاطر كان الأكثر تأثيرًا، يليه تحليل المخاطر، ثم مراقبة المخاطر، وأخيرًا الاستجابة للمخاطر، وجميعها ذات دلالة معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

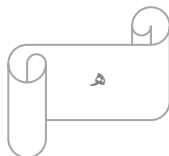
و أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التكامل بين أنشطة إدارة المخاطر والاستراتيجيات التشغيلية والمالية، وتطوير أنظمة رقمية ذكية لمتابعة مؤشرات المخاطر في الوقت الحقيقي، إلى جانب تعميق ثقافة الوعي بالمخاطر على جميع المستويات الإدارية، وتبني برامج تدريب متخصصة ترفع من كفاءة العاملين في هذا المجال

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر – استقرار شركات التأمين – المملكة العربية السعودية.

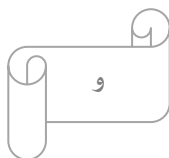


قائمة المحتويات

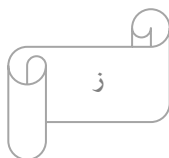
أ.....	بسم الله الرحمن الرحيم
ب.....	الإهداء
ج.....	الشكر والتقدير
د.....	المستخلص
ه.....	قائمة المحتويات
ط.....	قائمة الجداول
ي.....	قائمة الأشكال
1.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1.....	1.1 المقدمة
3.....	2.1 مشكلة الدراسة
4.....	3.1 أهمية الدراسة:
5.....	4.1 أهداف الدراسة:
6.....	5.1 تساؤلات الدراسة
6.....	6.1 فروض الدراسة:
7.....	7.1 نموذج الدراسة:
8.....	8.1 الدراسات السابقة:
13.....	9.1 الفجوة البحثية:
15.....	10.1 المنطلقات النظرية للدراسة:



11.1	المنهجية وطرق البحث:	18
12.1	مصادر جمع البيانات:	18
13.1	الأساليب الإحصائية المستخدمة:	19
14.1	حدود الدراسة:	19
	الفصل الثاني: الإطار النظري:	20
	المبحث الأول: إدارة المخاطر:	20
1.1.2	التمهيد:	20
2.1.2	مفهوم إدارة المخاطر:	20
3.1.2	أهمية إدارة المخاطر في شركات التأمين:	22
4.1.2	أهداف إدارة المخاطر:	23
5.1.2	أبعاد إدارة المخاطر:	25
	المبحث الثاني: استقرار شركات التأمين:	29
1.2.2	التمهيد:	29
2.2.2	مفهوم استقرار شركات التأمين:	29
3.2.2	أهمية استقرار شركات التأمين:	30
4.2.2	مقومات وأبعاد استقرار شركات التأمين:	31
5.2.2	العلاقة بين إدارة المخاطر واستقرار شركات التأمين:	32
	الفصل الثالث: منهجية الدراسة:	34
1.3	التمهيد:	34
2.3	منهج الدراسة:	34

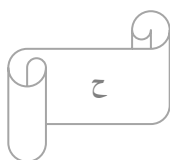


34.....	3.3 مجتمع الدراسة.....
35.....	4.3 عينة الدراسة.....
36.....	5.3 أداة الدراسة.....
37.....	6.3 صدق أداة الدراسة (Validity).....
39.....	7.3 ثبات أداة الدراسة (Reliability).....
40.....	8.3 الأساليب الإحصائية.....
42.....	الفصل الرابع: عرض وتحليل البيانات ومناقشتها.....
42.....	1.4 التمهيد.....
42.....	2.4 التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.....
44.....	3.4 التحليل الوصفي للمتغير المستقل (إدارة المخاطر).....
49.....	4.4 التحليل الوصفي الإحصائي للمتغير التابع: استقرار شركات التأمين.....
51.....	5.4 اختبار فرضيات الدراسة.....
58.....	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات.....
58.....	1.5 تمهيد.....
58.....	2.5 مناقشة النتائج.....
62.....	3.5 التوصيات.....
64.....	Abstract.....
65.....	قائمة المراجع.....
65.....	المراجع باللغة العربية.....
67.....	المراجع باللغة الإنجليزية.....



69.....الملاحق

70.....استمارة استبيان



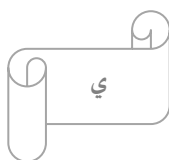
قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
1.	الجدول (1) مصفوفة الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل (إدارة المخاطر)	39
2.	جدول (2): معاملات كرونيباخ ألفا لأبعاد أداة الدراسة	40
3.	جدول (3): الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة (ن = 298)	42
4.	الجدول (4) التحليل الوصفي لـ بُعد تحديد المخاطر (Risk Identification)	44
5.	الجدول (5) التحليل الوصفي لـ بُعد تحليل المخاطر (Risk Analysis)	46
6.	الجدول (6) التحليل الوصفي لـ بُعد الاستجابة للمخاطر (Risk Response)	47
7.	الجدول (7) التحليل الوصفي لـ بُعد مراقبة المخاطر (Risk Monitoring)	48
8.	الجدول (8) التحليل الوصفي الإحصائي للمتغير التابع: استقرار شركات التأمين	49
9.	جدول (9): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد إدارة المخاطر على استقرار شركات التأمين	52
10.	جدول (10): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر تحديد المخاطر على استقرار شركات التأمين	54

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
11.	جدول (11): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تحليل المخاطر على استقرار شركات التأمين	55
12.	جدول (12): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر الاستجابة للمخاطر على استقرار شركات التأمين	56
13.	جدول (13): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر مراقبة المخاطر على استقرار شركات التأمين	58

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
1.	الشكل رقم (1) نموذج الدراسة	8



الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

تلعب إدارة المخاطر دورًا محوريًا في تعزيز استقرار شركات التأمين، نظرًا لأن هذه الشركات تعتمد في جوهر أعمالها على التعامل مع المخاطر وتقدير احتمالاتها وتحديد أثرها المالي على المدى القصير والطويل. فجوهر النشاط التأميني يقوم على مبدأ تحويل المخاطر من الأفراد والمؤسسات إلى شركات التأمين مقابل أقساط مالية محددة، مما يجعل نجاح شركات التأمين واستقرارها مرهونًا بمدى قدرتها على إدارة تلك المخاطر بفعالية ودقة. إن إدارة المخاطر في شركات التأمين لا تقتصر على تحديد الأخطار أو تجنبها فقط، بل تشمل سلسلة مترابطة من العمليات التي تبدأ من تحليل المخاطر وتقييمها، ومرورًا بتقدير احتمالية وقوعها وتحديد حجم الخسائر المحتملة، وانتهاءً بتطبيق استراتيجيات المعالجة والمتابعة والتقييم المستمر. هذه العمليات تمثل نظامًا إداريًا واستراتيجيًا متكاملًا يهدف إلى حماية الشركة من التعرض لأزمات مالية قد تهدد استمراريتها.

ومن الجوانب الجوهرية التي تعزز استقرار شركات التأمين من خلال إدارة المخاطر هي تحقيق التوازن المالي وضمان الملاءة الاقتصادية. إذ تعتمد شركات التأمين على قدرتها في الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم في الوقت المحدد دون الإخلال باستدامة مواردها المالية. وتساعد إدارة المخاطر في تحقيق هذا التوازن من خلال تحديد حجم الاحتياطيات الفنية المطلوبة، وضبط سياسة التسعير للأقساط بما يتناسب مع درجة المخاطر المؤمن عليها، وتقليل احتمالية الخسائر المفاجئة التي قد تؤدي إلى عجز في السيولة. كما تمكن الإدارة الفعالة للمخاطر شركات التأمين من بناء نظم إنذار مبكر تكشف عن أي مؤشرات خطر قد تؤثر على التدفقات النقدية أو نسب التعويضات، وبالتالي اتخاذ قرارات استباقية تقلل من حجم الأضرار. ومن هنا يمكن القول إن إدارة المخاطر تشكل خط الدفاع الأول لاستقرار الوضع المالي للشركة وضمان استمراريتها في سوق يتسم بالمنافسة والتقلب.

علاوة على ذلك، تساهم إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار التشغيلي والتنظيمي لشركات التأمين. فهي لا تقتصر على الجوانب المالية فحسب، بل تمتد إلى مراقبة أداء العمليات الداخلية ونوعية السياسات التأمينية والإدارية التي يتم تطبيقها. فوجود نظام متكامل لإدارة المخاطر داخل الشركة يساهم في تحسين كفاءة العمليات التشغيلية وتحديد مصادر القصور أو الانحراف مبكراً قبل أن تتحول إلى أزمات حقيقية. كما تتيح إدارة المخاطر للإدارة العليا القدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تطوير المنتجات التأمينية الجديدة أو الدخول في أسواق جديدة، بناءً على تقييم دقيق للبيئة الداخلية والخارجية. هذا التكامل بين إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية يخلق بيئة إدارية مستقرة، تعزز الثقة بين الشركة وعملائها والمستثمرين والجهات الرقابية.

كذلك، فإن إدارة المخاطر تساهم في تحسين جودة القرارات الاستراتيجية داخل شركات التأمين. فمن خلال جمع البيانات وتحليلها وتقييم تأثير المخاطر المحتملة على الأداء العام، توفر إدارة المخاطر للإدارة العليا معلومات دقيقة وموضوعية تساعد على اتخاذ قرارات استراتيجية تتسم بالحكمة والموضوعية. فمثلاً، عند التفكير في التوسع في نوع جديد من التأمينات كالتأمين الصحي أو التأمين ضد الكوارث، يمكن لإدارة المخاطر أن تقدم تحليلاً شاملاً للتحديات المالية والتنظيمية والبيئية المحتملة، مما يحد من احتمالية اتخاذ قرارات خاطئة قد تهدد الاستقرار المالي للشركة. هذا التكامل بين إدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي يعزز من القدرة التنبؤية للشركة ويمنحها مرونة في مواجهة المتغيرات السوقية والاقتصادية.

ولا يمكن إغفال دور إدارة المخاطر في تحسين كفاءة استثمار أصول شركات التأمين. فهذه الشركات تعتمد بشكل كبير على استثمار أقساط التأمين لتحقيق العوائد المالية التي تغطي التعويضات المستقبلية. وتساعد إدارة المخاطر في هذا الإطار على تحديد مزيج الاستثمار الأمثل الذي يوازن بين المخاطر والعوائد، مع تجنب الدخول في استثمارات عالية المخاطر قد تؤدي إلى خسائر كبيرة. كما تتيح الإدارة الفعالة للمخاطر التنبؤ بتقلبات الأسواق المالية وتعديل المحافظ الاستثمارية وفقاً للتغيرات الاقتصادية العالمية، مما يساهم في تحقيق استقرار مالي مستدام.

وفي المجمل، يمكن القول إن إدارة المخاطر تعد الركيزة الأساسية لاستدامة شركات التأمين، فهي تمثل منظومة متكاملة لحماية الموارد المالية والبشرية والتشغيلية للشركة، وتضمن استمرار قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم دون تعريضها لهزات مالية أو تشغيلية. كما أن دورها في تعزيز الشفافية والمساءلة والامتثال التنظيمي يجعلها أداة حيوية لضمان الاستقرار المؤسسي والاقتصادي على حد سواء. إن شركات التأمين التي تعتمد نهجاً استراتيجياً في إدارة المخاطر لا تحقق فقط الأمان المالي، بل تضمن أيضاً قدرتها على التكيف مع التغيرات المستقبلية ومواصلة النمو بثبات وثقة في بيئة اقتصادية عالمية تتسم بعدم اليقين والتقلب.

2.1 مشكلة الدراسة

تنبع المشكلة البحثية في هذا البحث من التحولات الكبيرة التي يشهدها قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية في ظل التطورات الاقتصادية والتنظيمية المصاحبة لرؤية المملكة 2030، والتي تهدف إلى تعزيز كفاءة القطاع المالي وزيادة مساهمة شركات التأمين في الناتج المحلي الإجمالي، وضمان استقراره المالي والتشغيلي. ورغم النمو الملحوظ الذي حققه القطاع في السنوات الأخيرة، لا تزال العديد من شركات التأمين تواجه تحديات حقيقية تتعلق بقدرتها على إدارة المخاطر بفعالية بما يضمن استدامتها واستقرارها. إذ تشير التقارير الدورية الصادرة عن البنك المركزي السعودي وهيئة التأمين إلى وجود تفاوت واضح بين الشركات في تطبيق منهجيات إدارة المخاطر، سواء في ما يتعلق بتقييم المخاطر التشغيلية والمالية أو في ما يخص وضع استراتيجيات استباقية للحد من آثار الأزمات المستقبلية. هذا التباين يثير تساؤلات حول مدى نضج أنظمة إدارة المخاطر في تلك الشركات، ومدى انعكاسها الفعلي على تعزيز استقرارها المالي والإداري.

و تتجلى المشكلة البحثية أيضاً في الفجوة القائمة بين الإطار التنظيمي والممارسات التطبيقية داخل الشركات. فعلى الرغم من أن الجهات الرقابية في المملكة وضعت متطلبات صارمة تتعلق بالحوكمة وإدارة المخاطر، مثل إلزام الشركات بإنشاء لجان مختصة بالمخاطر ووضع سياسات مكتوبة لإدارتها، إلا أن التطبيق العملي لهذه المتطلبات لا يزال متفاوتاً. فبعض الشركات تتعامل مع إدارة المخاطر كإجراء شكلي يهدف إلى الامتثال التنظيمي فقط، دون دمجها في عملية اتخاذ القرار أو التخطيط الاستراتيجي، مما يقلل

من فعاليتها في تعزيز الاستقرار. كما أن ضعف التكامل بين إدارات المخاطر والوظائف التشغيلية الأخرى مثل المالية، والاستثمار، وإدارة المطالبات، يؤدي إلى تشتت الجهود وعدم وضوح الرؤية في التعامل مع التحديات، وهو ما يضعف من قدرة الشركات على بناء بيئة مؤسسية مرنة ومستقرة.

وتتعمق المشكلة أيضًا في ضوء نقص الكفاءات المتخصصة في إدارة المخاطر داخل شركات التأمين السعودية، إلى جانب محدودية الوعي لدى بعض الإدارات العليا بأهمية هذه الوظيفة كعنصر استراتيجي وليس إداريًا فقط. إذ تشير العديد من الدراسات الإقليمية إلى أن نجاح إدارة المخاطر لا يعتمد فقط على وجود الأنظمة والسياسات، بل على ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على التقييم والتحليل المستمر للمخاطر، وهو ما لا يزال بحاجة إلى مزيد من التطوير داخل كثير من الشركات العاملة في السوق السعودي. كما أن ضعف الاستثمار في التقنيات الحديثة لتحليل المخاطر – مثل استخدام الذكاء الاصطناعي أو أنظمة التحليل التنبئي – يجعل عملية اتخاذ القرار مبنية أحيانًا على اجتهادات شخصية أكثر من كونها قرارات قائمة على بيانات دقيقة وتحليلات علمية.

3.1 أهمية الدراسة:

تعتمد أهمية هذه الدراسة على إسهاماتها النظرية والتطبيقية فيما يلي:

الأهمية النظرية:

- ✓ تمثل الدراسة إضافة علمية في مجال إدارة المخاطر والاستقرار المالي لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية.
- ✓ تبرز أهمية تطبيق أدوات إدارة المخاطر الحديثة في تعزيز قدرة شركات التأمين على مواجهة الأزمات وتحقيق الاستدامة المالية.
- ✓ تسعى لبناء إطار نظري يربط بين عناصر إدارة المخاطر (التحديد، التقييم، الاستجابة، المراقبة، الحوكمة) ومؤشرات استقرار الشركات (الملاءة، السيولة، الاستمرارية).
- ✓ تسد فجوة معرفية في الدراسات العربية التي نادراً ما تناولت إدارة المخاطر في قطاع التأمين السعودي.

✓ تعزز الفهم النظري لمفاهيم مثل الاستباقية في إدارة المخاطر والحوكمة التأمينية والاستدامة التشغيلية.

✓ تمهد الطريق لأبحاث مستقبلية حول تكامل إدارة المخاطر مع وظائف الإدارة الأخرى كالتخطيط المالي والتشغيلي.

الأهمية التطبيقية:

- ✓ توفر مرجعاً عملياً لشركات التأمين لتطبيق نهج احترافي في إدارة المخاطر.
- ✓ تساعد في تطوير سياسات وآليات لرصد وتحليل المخاطر بمراحل العمل المختلفة.
- ✓ تمكن مديري الشركات من استخدام أدوات تحليل سيناريوهات الخطر ووضع خطط استجابة فعالة.
- ✓ تساهم في تقليل الخسائر غير المتوقعة وتعزيز الكفاءة التشغيلية.
- ✓ تدعم الامتثال لمتطلبات الرقابة والحوكمة المالية.
- ✓ تعزز قدرة الشركات على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والتنظيمية.
- ✓ ترفع من مستوى الثقة في القطاع التأميني وتدعم أهداف رؤية المملكة 2030 في تطوير القطاع المالي.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة دور إدارة المخاطر بأبعادها مجمعة والمتمثلة في (تحديد المخاطر، تحليل المخاطر، الاستجابة للمخاطر، مراقبة المخاطر) في تعزيز استقرار شركات التأمين: دراسة تطبيقية على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية، ويتفرع منه مجموعة من الأهداف الفرعية:

- ✓ التعرف على مستوى تحديد المخاطر في تعزيز استقرار شركات التأمين وذلك بالتطبيق على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.
- ✓ التعرف على مستوى تحليل المخاطر في تعزيز استقرار شركات التأمين وذلك بالتطبيق على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

✓ التعرف على مستوى الاستجابة للمخاطر في تعزيز استقرار شركات التأمين وذلك بالتطبيق على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

✓ التعرف على مستوى مراقبة المخاطر في تعزيز استقرار شركات التأمين وذلك بالتطبيق على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

5.1 تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي الأول: ما دور إدارة المخاطر بأبعادها مجمعة والمتمثلة في (تحديد المخاطر، تحليل المخاطر، الاستجابة للمخاطر، مراقبة المخاطر) في تعزيز استقرار شركات التأمين: دراسة تطبيقية على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية، وتتفرع منه عدة أسئلة فرعية كالتالي:

➤ إلى أي مدى يسهم تحديد المخاطر في تعزيز استقرار شركات التأمين وذلك بالتطبيق على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

➤ إلى أي مدى يسهم تحليل المخاطر في تعزيز استقرار شركات التأمين وذلك بالتطبيق على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

➤ إلى أي مدى يسهم الاستجابة للمخاطر في تعزيز استقرار شركات التأمين وذلك بالتطبيق على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

➤ إلى أي مدى يسهم مراقبة المخاطر في تعزيز استقرار شركات التأمين وذلك بالتطبيق على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

6.1 فروض الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها يمكن للباحث اعتماداً على الإطار النظري المتعلق بالدراسة، واستناداً إلى نتائج الدراسات السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة الأول: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق إدارة المخاطر بأبعادها مجمعة والمتمثلة في (تحديد المخاطر، تحليل المخاطر، الاستجابة للمخاطر، مراقبة المخاطر) في تعزيز استقرار شركات التأمين: دراسة تطبيقية على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

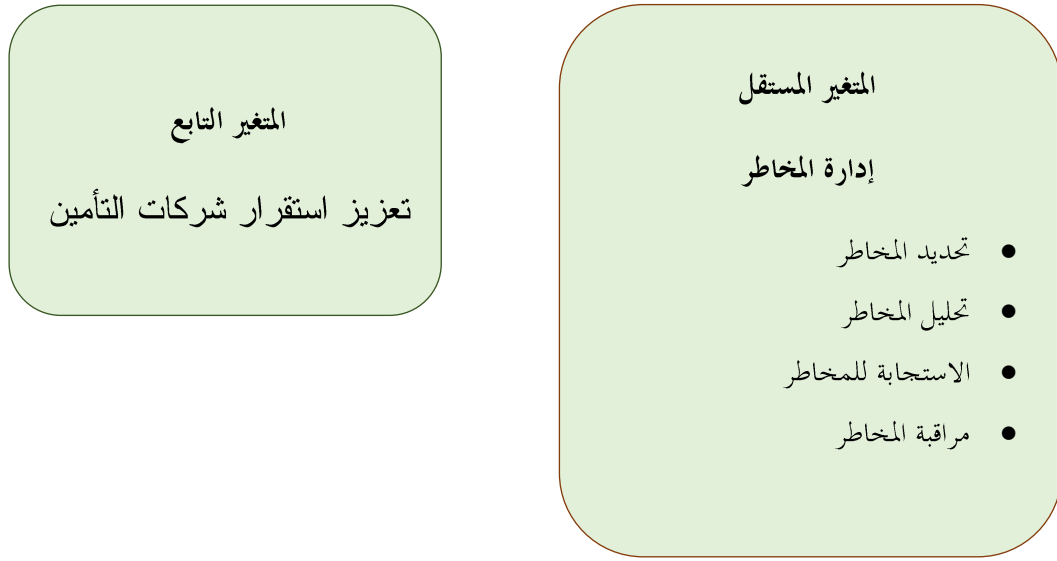
وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الأربع التالية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحديد المخاطر في تعزيز استقرار شركات التأمين وذلك بالتطبيق على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحليل المخاطر في تعزيز استقرار شركات التأمين وذلك بالتطبيق على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستجابة للمخاطر في تعزيز استقرار شركات التأمين وذلك بالتطبيق على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمراقبة المخاطر في تعزيز استقرار شركات التأمين وذلك بالتطبيق على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية

7.1 نموذج الدراسة:

- المتغير المستقل: إدارة المخاطر بأبعادها مجمعة والمتمثلة في (تحديد المخاطر، تحليل المخاطر، الاستجابة للمخاطر، مراقبة المخاطر).
- المتغير التابع: تعزيز استقرار شركات التأمين.

الشكل رقم (1) نموذج الدراسة



المصدر: من عمل الباحث

8.1 الدراسات السابقة:

دراسة (باقر، 2020)، بعنوان أثر إدارة المخاطر في إدارة المشاريع الهندسية: الدور الوسيط للثقافة

المنظمية في الهيئة العامة للطرق والنقل البري في دولة الكويت

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على أثر إدارة المخاطر بأبعادها: إدارة المخاطر الفنية، إدارة المخاطر اللوجيستية، إدارة المخاطر المالية، إدارة مخاطر الموارد البشرية، إدارة المخاطر الاجتماعية والسياسية وإدارة المخاطر البيئية على إدارة المشاريع الهندسية بأبعادها: التكلفة، الجودة، الوقت والمجال، من خلال الدور الوسيط للثقافة المنظمة في الهيئة العامة للطرق والنقل البري في دولة الكويت. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على أفراد عينة الدراسة؛ وهم المهندسين والفنيين العاملين في الهيئة العامة للطرق والنقل البري في دولة الكويت من خلال استخدام تقنية العينة العشوائية البسيطة. بلغ عدد الاستبانات الموزعة إلكترونياً (220) استبانة، في حين بلغ عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل (160) استبانة بواقع 72.72% من مجموع الاستبانات الموزعة توصلت الدراسة الحالية إلى عدد من النتائج أهمها: وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة

المخاطر بأبعادها مجتمعة على إدارة المشاريع الهندسية بأبعادها مجتمعة في الهيئة العامة للطرق والنقل البري في دولة الكويت، وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة المخاطر بأبعادها مجتمعة في الثقافة المنظمة. ووجود أثر ذي دلالة إحصائية للثقافة المنظمة في إدارة المشاريع الهندسية بأبعادها مجتمعة في الهيئة العامة للطرق والنقل البري في دولة الكويت. كما تبين وجود أثر جزئي ذي دلالة إحصائية لإدارة المخاطر بدلالة أبعادها مجتمعة إدارة المشاريع الهندسية بدلالة أبعادها مجتمعة عبر الثقافة المنظمة كمتغير وسيط في الهيئة العامة للطرق والنقل البري في دولة الكويت.

✚ دراسة (ظاهر، 2020)، بعنوان تأثير إدارة المخاطر الفاعلة في نجاح المشروعات: دراسة تطبيقية

في عينة من مشروعات البناء والتشييد الحكومية والخاصة في محافظة البصرة

تقدم هذه الدراسة تأثير تطبيق إدارة المخاطر من وجهة نظر مديري المشروعات والمهندسين العاملين فيها، إذ تستند جميع التحليلات إلى خلفية نظرية تتعلق بالمخاطر وإدارة المخاطر في مشروعات البناء، وتعود مشكلة البحث إلى جملة العوامل المسببة لفشل وتلك المشروعات ك (ضعف الإعداد لكل مرحلة من مراحل المشروع، وعدم كفاية الوثائق الخاصة بعمليات الرصد والتسجيل، وضعف أداء مديري المشروعات، والتقديرات غير الدقيقة للتكاليف، وضعف الاتصالات، وكذلك تجاهل إشارات التحذير للمشروعات التي تكون على وشك الفشل)، من هنا تم تحديد المشكلة بالتساؤل الآتي:- (هل يمكن تحقيق نجاح المشروعات بالاعتماد على إدارة المخاطر الفاعلة؟)، أما أهمية البحث تتلخص بأهمية نظرية في عرض ومناقشة المستجدات العلمية والإسهامات المعرفية في مجال إدارة المخاطر، وأما الأهمية التطبيقية فقد اهتمت الدراسة في مناقشة ومعالجة مشكلة حقيقية وواقعية استناداً إلى ما قدمته الدراسة الاستطلاعية واستمارات الاستبانة الموزعة على المهندسين في المشروعات، أما هدف الدراسة الرئيسي يكمن في اختبار تأثير المتغير المستقل (إدارة المخاطر الفاعلة) في المتغير المعتمد (نجاح المشروعات)، وإن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة هو وجود تأثير لإدارة المخاطر الفاعلة في نجاح المشروعات، وكذلك وجود تأثير لإدارة المخاطر الفاعلة في أبعاد نجاح المشروعات.

دراسة (زغني، 2022)، بعنوان استراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين: الوكالة الجزائرية

للتأمين SAA "مكتب الشركة" لولاية بشار نموذجاً

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإجراءات والسياسات التي تتبعها الوكالة الجزائرية للتأمين (مكتب الشركة) لولاية بشار للوقاية والتقليل، ومعالجة المخاطر التي يمكن أن تواجهها، وفي سبيل ذلك اعتمدنا على أدوات جمع المعلومات من المصدر والتي تمثلت في المقابلة مع موظفي الوكالة وطرح من الأسئلة التي تصب في موضوع هذه الورقة البحثية، كما تم الاستعانة بالملاحظة في ذلك. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي عدم احتواء الوكالة على قسم أو مكتب مختص بإدارة المخاطر، حيث تحويل أي مشكلة إلى مكتب المنازعات في المديرية الجهوية للشركة، كما يتم الاعتماد على الصرامة في تطبيق بعض الإجراءات أهمها في إبرام عقود التأمين التي لا تتم إلا بإظهار الوثائق الأصلية لموضوع التأمين حيث يؤدي الإهمال في هذا الأمر إلى معاقبة الموظف أو طرده في حالة ما أدى ذلك إلى تضرر الشركة.

دراسة (تناح، 2023)، بعنوان القيادة الإستراتيجية ودورها في إدارة المخاطر: دراسة حالة

مجموعة من الوكالات التابعة لبنك الجزائر الخارجي

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور القيادة الاستراتيجية في إدارة المخاطر في مجموعة من الوكالات التابعة لبنك الجزائر الخارجي، والخروج بتوصيات تعمل على زيادة الاهتمام بهذا الجانب، وذلك من أجل التعرف على سمات وخصائص القيادة الاستراتيجية ومدى مساعدتها في احتواء المخاطر ومحاولة التقليل منها، ولقد تم استخدام الاستبانة لاستطلاع آراء عينة الدراسة، وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات القيادة الاستراتيجية وعملية إدارة المخاطر في الوكالات محل الدراسة، كما أثبتت الدراسة أن عنصر استثمار القدرات الاستراتيجية، تنمية وتطوير رأس المال البشري، تنفيذ رقابة تنظيمية متوازنة، التعلم المستمر من ممارسات القيادة الاستراتيجية تؤثر تأثيراً ذا دلالة إحصائية على عملية إدارة المخاطر في الوكالات محل الدراسة.

دراسة (إلياس، 2023)، بعنوان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر: دراسة حالة عينة من

المؤسسات الجزائرية

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر أبعاد التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومن أجل تحقيق ذلك قمنا بتوزيع استمارة الدراسة على عينة مكونة 120 من ممارسي وظيفة التدقيق الداخلي والوظائف المالية والمحاسبية. خلصت الدراسة إلى وجود اهتمام من طرف عينة الدراسة بمتغيري التدقيق الدراسة، وكذلك إلى وجود علاقة ارتباط وتأثير لا بعداد التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

دراسة (Lebda, 2024)، بعنوان The Impact of Fintech on Credit Risk Management: An

Applied Study on the Egyptian Banking Sector

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر التكنولوجيا المالية على إدارة مخاطر الائتمان للبنوك العاملة في مصر، ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من 16 بنكاً من البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري خلال الفترة من 2018 إلى 2023. تعتمد الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة في القوائم والتقارير المالية للبنوك، وقواعد بيانات البنك الدولي، كما تعتمد على أسلوب البيانات الذي يجمع بين كل من بيانات السلاسل الزمنية وبيانات السلاسل المقطعية (Data Panel) لإجراء الدراسة، وتم تحليل البيانات من خلال الاعتماد على حزم البرامج الإحصائية Stata 14. أظهرت نتائج الدراسة تأثيراً إيجابياً معنوياً للتكنولوجيا المالية التي تقاس بأرصدة مخاطر الائتمان على إدارة مخاطر الائتمان. هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مقياسي التكنولوجيا المالية ونسبة كفاية رأس المال CAR ونسبة السيولة LR. بالإضافة إلى ذلك، هناك علاقة سلبية معنوية بين مقياسي التكنولوجيا المالية ونسبة التكلفة إلى الدخل CIR ونسبة القروض إلى الودائع LDR. في حين أن نسبة القروض المتعثرة NPL قد تأثرت بشكل متناقض. وقد أدت الزيادة في أرصدة بطاقات الائتمان إلى انخفاض في نسبة القروض المتعثرة، في حين أدت الزيادة في قيمة الأصول للتكنولوجيا إلى زيادة في نسبة القروض المتعثرة.

دراسة (Jaddi, 2020)، بعنوان Risk Management Committees as Effective Monitors in

Corporate Risks Reporting

تختبر هذه الدراسة بشكل تجريبي ما إذا كانت خصائص لجنة إدارة المخاطر هي رقابة فعالة للإفصاح عن المخاطر في المؤسسات المالية في سوق رأس المال النامي. تستخدم الدراسة 20 مصرفاً و 30 شركة تأمين كعينة من الكيانات المالية على مدى خمس سنوات (2014 - 2018) لاكتشاف كيفية ارتباط خصائص لجنة إدارة المخاطر بالإفصاح عن الأدوات المالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7 في أحد البلدان النامية. تكشف نتائج الدراسة أن حجم لجنة إدارة المخاطر واستقلالية لجنة إدارة المخاطر هي متغيرات استشارية أو رقابة إيجابية وهامة للإفصاح عن الأدوات المالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7. ومع ذلك، لم تجد الدراسة أي دعم لأي دور رقابي لخبرة لجنة إدارة المخاطر واجتماع لجنة إدارة المخاطر عند النظر في المؤسسات المالية لدولة نامية مثل نيجيريا. تمت مناقشة الآثار المترتبة على النتيجة في السياق المالي النيجيري بمزيد من التفصيل.

دراسة (Basyouni, 2022)، بعنوان Management Characteristics, Risk Disclosure

Quality and Liquidity: A Practical Evidence from the Egyptian Business

Environment

الهدف: استكشاف العلاقة بين خصائص الإدارة وجودة الإفصاح عن المخاطر، وتحليل أثرها على السيولة في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. التصميم والمنهجية: اعتمدت الدراسة على مدخل تحليل المحتوي في فحص التقارير السنوية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من (عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢١)، بإجمالي مشاهدات (٣٤٥) مشاهدة، لاختبار فروض البحث التي تعكس العلاقة بين خصائص الإدارة وجودة الإفصاح عن المخاطر، وكذلك أثر جودة هذا الإفصاح على قرار إدارة السيولة داخل الشركة، وتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد في تحليل النتائج. النتائج والتوصيات: تشير نتائج هذا البحث إلى ارتباط جودة الإفصاح عن المخاطر بعلاقة موجبة وذات دلالة معنوية بكل من نسبة الأعضاء غير التنفيذيين بالمجلس، وحجم مجلس الإدارة، وجودة لجان المراجعة،

ووجود لجنة لإدارة المخاطر في حين ترتبط بعلاقة سالبة وذات دلالة معنوية بكل من ازدواج دور المدير التنفيذي الأول، كما أن جودة الإفصاح عن المخاطر يؤثر على قرارات الإدارة في تحديد حجم السيولة

9.1 الفجوة البحثية:

تتضح الفجوة البحثية في الدراسة الحالية بعنوان "دور إدارة المخاطر في تعزيز استقرار شركات التأمين: دراسة تطبيقية على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية" من خلال المقارنة التحليلية بين ما تناولته الدراسات السابقة من موضوعات ذات صلة، وبين ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته. فعلى الرغم من أن الدراسات السابقة، مثل دراسة (باقر، 2020) و (طاهر، 2020)، ركزت على تحليل أثر إدارة المخاطر في إدارة المشاريع الهندسية أو نجاح المشروعات في قطاعات البناء والتشييد، فإنها اتجهت نحو الجوانب التشغيلية والفنية لإدارة المخاطر دون التعمق في الأبعاد المؤسسية والتنظيمية المرتبطة باستقرار المؤسسات المالية أو التأمينية. فهذه الدراسات تناولت إدارة المخاطر كأداة لتحسين الأداء في مشروعات محددة، وليس كإطار استراتيجي يسهم في استدامة واستقرار كيان اقتصادي حساس كقطاع التأمين. ومن ثم، فإن الدراسة الحالية تميزت بأنها تعيد توظيف مفهوم إدارة المخاطر من زاوية أكثر استراتيجية ومؤسسية، بهدف توضيح مدى إسهامها في تحقيق الاستقرار المالي والإداري لشركات التأمين، وهو بعد لم تتناوله الدراسات السابقة بعمق كافٍ.

أما دراسة (زغني، 2022) التي ركزت على استراتيجية إدارة المخاطر في شركة تأمين جزائرية، فهي الأقرب إلى موضوع الدراسة الحالية من حيث المجال، غير أن نطاقها كان جزئياً وتطبيقياً محدوداً، إذ انصبحت على تحليل الإجراءات الداخلية لمكتب محلي للوكالة الجزائرية للتأمين دون تناول الإطار الاستراتيجي الشامل لإدارة المخاطر ودورها في دعم استقرار الشركات على المدى البعيد. كما أنها كشفت عن ضعف التنظيم الإداري لعمليات إدارة المخاطر، وعدم وجود وحدة مختصة بها، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم نموذج متكامل لإدارة المخاطر في شركات التأمين السعودية من خلال تحليل العلاقة بين تطبيق أساليب إدارة المخاطر ومستويات الاستقرار المالي والتشغيلي لتلك الشركات، في ضوء تطورات البيئة

التنظيمية ورؤية المملكة 2030. وهذا ما يجعل الدراسة الحالية أكثر شمولية وأقرب إلى دمج البعد التطبيقي بالتحليل الاستراتيجي في بيئة اقتصادية متقدمة نسبيًا مقارنة بالسياق الجزائري.

أما دراسة (تنّاح، 2023)، فقد عالجت موضوع القيادة الاستراتيجية ودورها في إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية الجزائرية، وخلصت إلى أن ممارسات القيادة الاستراتيجية تسهم في تحسين إدارة المخاطر. ورغم أن هذه الدراسة تقترب من الدراسة الحالية من حيث الاهتمام بالعلاقة بين البنية القيادية وإدارة المخاطر، فإنها لم تتطرق إلى الاستقرار المؤسسي كأحد المخرجات الرئيسة لإدارة المخاطر، ولم تطبق على قطاع التأمين، الذي يختلف بطبيعته عن القطاع المصرفي في نوعية المخاطر التي يواجهها وطبيعة تنظيمه. وبالتالي، فإن الدراسة الحالية تسعى إلى سد هذه الفجوة من خلال الربط بين الممارسات الإدارية لإدارة المخاطر والاستقرار المالي والتنظيمي لشركات التأمين ضمن بيئة سعودية تشهد توسعًا في الأنشطة التأمينية وتنوعًا في المخاطر التشغيلية.

كما أن دراسة (إلياس، 2023) التي بحثت في دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر داخل المؤسسات الجزائرية، أضافت بعدًا رقابيًا مهمًا لكنها ركزت على العلاقة بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر دون الانتقال إلى دراسة الأثر المباشر لذلك على استقرار المؤسسات أو كفاءتها المالية. في المقابل، تضيف الدراسة الحالية بُعدًا جديدًا يتمثل في تحليل الدور الوقائي لإدارة المخاطر في منع الأزمات وضمان الاستقرار المالي، وهو ما يرفع من القيمة التطبيقية للبحث ويعزز أهميته لقطاع التأمين السعودي.

أما الدراسات الدولية مثل (Lebda (2024 و (Jaddi (2020 و (Bedeir (2024 و (Basyouni (2022)، فقد انشغلت بدراسة إدارة المخاطر في سياقات مالية ومصرفية، مع التركيز على قضايا الإفصاح، ولجان المخاطر، والتكنولوجيا المالية، والمخاطر المناخية. وهذه الدراسات تُظهر تطورًا في معالجة إدارة المخاطر من منظور الشفافية والإفصاح أو الأداء المالي، لكنها لم تتناول القطاع التأميني تحديدًا، ولم تركز على بيئة عربية خليجية ذات خصوصية تنظيمية مثل المملكة العربية السعودية. كما أن أغلب هذه الدراسات تبنت منهجيات كمية تستند إلى تحليل التقارير المالية، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى دمج المنهج التحليلي

التطبيقي مع دراسة ميدانية تستند إلى واقع شركات التأمين السعودية، ما يمنحها خصوصية وعمقاً في السياق المحلي.

من خلال هذه المقارنة يتضح أن الدراسات السابقة، رغم إسهامها في تطوير الفهم الأكاديمي لإدارة المخاطر في مجالات متعددة، لم تُعْطِ الاهتمام الكافي لدور إدارة المخاطر في تعزيز استقرار شركات التأمين كأحد القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني. كما أنها لم تتناول التفاعل بين الأبعاد التنظيمية والمالية والاستراتيجية لإدارة المخاطر في بيئة تشهد تحولات اقتصادية وتنظيمية سريعة مثل المملكة العربية السعودية. وعليه، تأتي هذه الدراسة لسد هذه الفجوة من خلال بناء إطار نظري وتطبيقي يربط بين ممارسات إدارة المخاطر وأثرها المباشر في الاستقرار المؤسسي لشركات التأمين السعودية، بما يسهم في تعزيز الحوكمة المالية وتقليل التعرض للمخاطر التشغيلية والمالية، وبما يتماشى مع متطلبات المرحلة الحالية في ظل التحول الاقتصادي لرؤية 2030.

10.1 المنطلقات النظرية للدراسة:

ترتكز المنطلقات النظرية للدراسة الحالية بعنوان "دور إدارة المخاطر في تعزيز استقرار شركات التأمين: دراسة تطبيقية على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية" على مجموعة من المفاهيم والمبادئ التي تشكل الإطار الفكري والمعرفي للبحث، حيث تسعى إلى تفسير العلاقة بين إدارة المخاطر بوصفها وظيفة تنظيمية واستراتيجية، وبين الاستقرار المؤسسي بوصفه هدفاً رئيساً تسعى إليه شركات التأمين في ظل بيئة اقتصادية ومالية معقدة ومتغيرة.

ينطلق الإطار النظري من حقيقة أن شركات التأمين تمثل أحد الأعمدة الرئيسة للاستقرار الاقتصادي والمالي في أي دولة، إذ تقوم بدور محوري في توزيع المخاطر، وحماية الأفراد والمؤسسات من الخسائر المحتملة، وضمان استمرارية الأنشطة الاقتصادية في مواجهة الأزمات. ومع ذلك، فإن هذه الشركات تواجه تحديات كبيرة تتمثل في ارتفاع حجم المخاطر التشغيلية، وتقلبات الأسواق المالية، وتطور التشريعات التنظيمية، وتزايد التهديدات التقنية والمناخية. ومن هذا المنطلق، أصبحت إدارة المخاطر

ليست مجرد نشاط تقني أو إداري فرعي، بل أداة استراتيجية تمثل جوهر عمليات التخطيط واتخاذ القرار داخل مؤسسات التأمين، لأنها تتيح التنبؤ بالمخاطر المحتملة، وتقدير أثارها، ووضع خطط استباقية للحد من انعكاساتها السلبية على استقرار الشركة.

كما تستند الدراسة إلى نظرية إدارة المخاطر المؤسسية (Enterprise Risk Management – ERM) التي تؤكد على أن المخاطر ليست تهديدًا فحسب، بل يمكن أن تكون فرصة استراتيجية إذا ما تم التعامل معها وفق أسس علمية ومنهجية. فهذه النظرية ترى أن إدارة المخاطر الفعالة تسهم في تحسين كفاءة اتخاذ القرار، وتعزيز ثقة المستثمرين، وتحقيق الاستدامة المالية للمؤسسات. ووفقًا لهذا المنظور، تسعى الدراسة إلى تحليل كيف يمكن لتطبيق مبادئ إدارة المخاطر المؤسسية داخل شركات التأمين السعودية أن يعزز من قدرتها على الصمود أمام التقلبات الاقتصادية أو الأزمات غير المتوقعة، من خلال بناء ثقافة تنظيمية قائمة على التحليل والتقييم والتخطيط الوقائي.

وتنطلق الدراسة أيضًا من النظرية النظامية (Systems Theory) التي تنظر إلى شركات التأمين كأنظمة مترابطة تعتمد على تكامل الإدارات المختلفة في مواجهة المخاطر. فإدارة المخاطر هنا ليست مسؤولية قسم واحد، بل عملية تشاركية تشمل جميع المستويات الإدارية من الإدارة العليا إلى الموظفين التنفيذيين. ومن هذا المنطلق، فإن أي خلل في آلية إدارة المخاطر قد يؤدي إلى سلسلة من الاضطرابات التنظيمية التي تهدد استقرار الشركة ككل. لذا، تسعى الدراسة إلى توضيح كيف يمكن تبني نهج إداري متكامل لإدارة المخاطر يعزز الترابط بين الإدارات المالية، الفنية، والقانونية لضمان تحقيق استقرار شامل ومستدام.

كذلك تستند الدراسة إلى نظرية الحوكمة المؤسسية (Corporate Governance Theory) التي تربط بين الشفافية والرقابة من جهة، والاستقرار المالي من جهة أخرى. فإدارة المخاطر الفعالة تُعد أحد أعمدة الحوكمة الرشيدة، إذ توفر آليات لضمان التوازن بين المخاطرة والعائد، وتمنع اتخاذ قرارات مرتجلة أو غير مدروسة قد تهدد استقرار المؤسسة. وفي هذا السياق، تسعى الدراسة إلى تحليل مدى التزام شركات

التأمين السعودية بمبادئ الحوكمة في إدارة المخاطر، ودور ذلك في الحد من الانحرافات المالية والإدارية التي قد تؤدي إلى اضطراب أو فشل مؤسسي.

وتستند الدراسة أيضًا إلى المفهوم الاقتصادي للاستقرار المؤسسي، الذي يُعرّف بأنه قدرة المؤسسة على الاستمرار في تحقيق أهدافها التشغيلية والمالية رغم التغيرات الداخلية والخارجية. ومن ثم، تفترض الدراسة أن إدارة المخاطر تمثل أداة مركزية لتحقيق هذا الاستقرار، لأنها تمكّن المؤسسات من مواجهة الأزمات بمرونة، وإعادة توجيه مواردها بفعالية، وضمان استدامة عملياتها التشغيلية. كما أن شركات التأمين، نظرًا لطبيعة عملها التي تقوم على التنبؤ بالمخاطر، تُعد أكثر المؤسسات حاجة إلى تطبيق نظم إدارة مخاطر متقدمة تضمن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء والمستفيدين في جميع الظروف.

وفي السياق السعودي تحديدًا، تأتي هذه المنطلقات النظرية منسجمة مع رؤية المملكة 2030 التي تؤكد على أهمية تعزيز استدامة القطاعات المالية والتأمينية وتطوير آليات الحوكمة والمساءلة في المؤسسات الوطنية. إذ تسعى الرؤية إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام، ويعد القطاع التأميني أحد الركائز الداعمة لذلك من خلال دوره في حماية الاستثمارات وتقليل آثار الأزمات الاقتصادية. وبالتالي، فإن تبني إدارة مخاطر احترافية داخل شركات التأمين السعودية لا يُعد خيارًا تنظيميًا فحسب، بل ضرورة استراتيجية تواكب التحولات الاقتصادية والرقابية في المملكة.

من هذا المنطلق، تقوم الدراسة الحالية على فرضية أن فعالية إدارة المخاطر تشكل عاملاً حاسماً في تحقيق الاستقرار المؤسسي والمالي لشركات التأمين. فهي تمثل آلية تنظيمية لتقليل الخسائر المحتملة، وضمان استمرارية الأداء المالي، وتعزيز الثقة بين الشركة والعملاء والمستثمرين. كما أن نجاح إدارة المخاطر يعتمد على مدى اندماجها في الهيكل التنظيمي والثقافة المؤسسية، ومدى قدرة القادة على توجيه عملياتها نحو تحقيق أهداف استراتيجية تتجاوز مجرد السيطرة على التهديدات لتشمل استثمار الفرص وتحسين الأداء العام للشركة.

وعليه، فإن هذه المنطلقات النظرية لا تقتصر على الجانب الأكاديمي فقط، بل تمتد لتشكّل إطاراً تطبيقياً لفهم كيفية توظيف إدارة المخاطر في دعم استقرار شركات التأمين السعودية ضمن بيئة تنافسية عالية، وتغيرات تنظيمية متسارعة، وتحديات اقتصادية عالمية متنامية.

11.1 المنهجية وطرق البحث:

تم اتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كأسلوب مناسب للوصف، الذي يتطابق مع الفصول النظرية أما في الفصل التطبيقي التحليلي والمنهج الاستنباطي من أجل تحليل وتقييم البيانات المتحصل عليها في الاستبانة للمؤسسة محل الدراسة باعتباره ملائماً لتقرير الحقائق وفهم مكونات الموضوع، مع إخضاعه للدراسة الدقيقة وتحليل أبعاده، والتي سنتطرق إليها في الفصل التطبيقي في دراسة الحالة.

يعتمد اختيار المنهج الملائم لطبيعة البحث على طبيعة المشكلة والهدف من دراستها، ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، فالأسلوب الوصفي مناسب للوصف الذي يتطابق مع الفصول النظرية، أما في الفصل التطبيقي التحليلي والمنهج الاستنباطي من أجل تحليل وتقييم البيانات المتحصل عليها في الاستبانة محل الدراسة، حيث يسهم هذا المنهج في الإجابة عن التساؤلات البحثية من خلال جمع البيانات ومن ثم تحليلها ومناقشتها. وهذا المنهج هو المستخدم في معظم الدراسات السابقة.

12.1 مصادر جمع البيانات

- **المصادر الثانوية:** وتشمل البيانات والمعلومات الموجودة في الكتب والمراجع، والرسائل الجامعية وأوراق العمل والمجلات والدوريات والمؤتمرات العلمية وورش العمل، بالإضافة إلى التقارير المنشورة وغير المنشورة التي تناولت الموضوع في مختلف المؤسسات ذات الصلة.
- **المصادر الأولية:** اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات من مصادرها والتي تم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض على Google Forms وإرسال رابطها إلى مجتمع البحث.

13.1 الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لتحقيق أهداف الدراسة:

- معامل " ألفا كرونباخ " لقياس ثبات أداة الدراسة ومعامل الارتباط بيرسون لقياس صدق أداة الدراسة والعلاقة بين المتغيرات
- التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلقة بمتغيرات الدراسة ولجميع الاستجابات على فقرات الاستبيان.
- معامل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر كل بعد من أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع

14.1 حدود الدراسة:

- حدود موضوعية: تقتصر الدراسة على دور إدارة المخاطر بأبعادها مجمعة والمتمثلة في (تحديد المخاطر، تحليل المخاطر، الاستجابة للمخاطر، مراقبة المخاطر) في تعزيز استقرار شركات التأمين: دراسة تطبيقية على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.
- حدود مكانية: تُجرى الدراسة على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.
- حدود زمنية: تم إعداد الدراسة في عام 2025.
- حدود بشرية: تقتصر الحدود البشرية لهذه الدراسة على العاملين في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول: إدارة المخاطر

1.1.2 التمهيد

تعد إدارة المخاطر من الركائز الأساسية التي تستند إليها المنظمات الحديثة في مواجهة بيئات عمل تتسم بالتعقيد وعدم اليقين. ومع تزايد حجم النشاط الاقتصادي وتشابك العلاقات المالية والتجارية، أصبحت المؤسسات بمختلف أنواعها ولا سيما شركات التأمين أمام تحديات مستمرة تفرض ضرورة التنبيه للمخاطر المحيطة بها وإدارتها بأسلوب علمي ومنهجي.

ولقد شهد مفهوم إدارة المخاطر تطوراً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة، إذ انتقل من النظرة التقليدية التي كانت تقصره على معالجة الأحداث السلبية بعد وقوعها، إلى مفهوم شامل يتعامل مع جميع أنواع المخاطر المحتملة في مراحلها المبكرة، ويسعى إلى إدماجها ضمن عمليات التخطيط الاستراتيجي وصنع القرار. كما ارتبط المفهوم بمبادئ الحوكمة الرشيدة والرقابة الداخلية والالتزام بالمعايير الدولية، الأمر الذي جعل إدارة المخاطر مكوناً رئيساً في تحقيق الاستقرار المؤسسي والمالي للشركات.

ومن هذا المنطلق، تأتي دراسة إدارة المخاطر في شركات التأمين كإطار مرجعي لفهم كيفية استخدام هذا النظام الإداري كأداة لتعزيز استقرارها واستدامتها في سوق يشهد تنافساً متزايداً وتنظيماً رقابياً صارماً.

2.1.2 مفهوم إدارة المخاطر

تعددت تعريفات الباحثين لمفهوم إدارة المخاطر تبعاً لتنوع الحقول التي يُطبَّق فيها هذا المفهوم، غير أن معظمها اتفقت على أن إدارة المخاطر تمثل عملية منهجية تهدف إلى التعامل مع احتمالية وقوع أحداث غير مرغوبة قد تؤثر في تحقيق أهداف المنظمة. فقد تناول باقر وآخرون (2020) إدارة المخاطر

بوصفها عملية إدارية متكاملة تقوم على تحديد مصادر الخطر وتحليلها وتقييمها وفق أسس علمية تهدف إلى دعم اتخاذ القرار وتقليل احتمالية التعرض للخسائر. واعتبر الباحثون أن هذه الإدارة لا تنحصر في إجراءات تصحيحية بعدية، بل تشمل مراحل استباقية تُمكن المنظمة من السيطرة على بيئة عملها وتقليل أثر التقلبات المحيطة بها.

من جانب آخر، أشار تناح (2023) إلى أن إدارة المخاطر تمثل عملية استراتيجية ترتبط بقيادة المنظمة وتوجّهها العام، إذ تُعنى ببناء ثقافة مؤسسية قائمة على الوعي بالمخاطر وتكامل الجهود الإدارية للحد من آثارها.

أما إلياس وبن عمارة (2023) فقد ركّزا على البعد الرقابي للمفهوم، معتبرين أن إدارة المخاطر هي منظومة رقابية تهدف إلى حماية أصول المؤسسة من خلال سياسات وإجراءات منظمة تضمن سلامة الأداء المالي والتشغيلي، وتعزز الالتزام بمعايير الحوكمة والشفافية.

ويرى الطّبال (2025) أن إدارة المخاطر هي أحد فروع الإدارة الحديثة التي تسعى إلى تحقيق توازن بين حماية الموارد واستغلال الفرص، إذ تشمل عملية مستمرة لتحديد التهديدات المحتملة التي قد تواجه المؤسسة وتقدير أثرها، واتخاذ القرارات التي تضمن استمرار النشاط وتحقيق الكفاءة في الأداء.

و تناول Jaddi et al. (2020) المفهوم باعتباره آلية للرقابة الاستراتيجية على الأداء المؤسسي من خلال لجان مختصة تقوم بمتابعة المخاطر وتقييم مدى التزام الإدارات المختلفة بسياسات السيطرة عليها. بينما أوضح Bouchetara & Kahyaoglu (2020) أن إدارة المخاطر تمثل نظامًا استراتيجيًا لتقييم مدى تحمل المؤسسات للمخاطر المستقبلية، عبر استخدام أدوات النمذجة والاختبارات المالية، بما يضمن استقرارها أمام التقلبات الاقتصادية.

كذلك أشار Rashid et al. (2024) إلى أن إدارة المخاطر أصبحت جزءًا من منظومة الحوكمة المؤسسية، إذ تُسهم في توجيه القرارات نحو مستويات آمنة من المخاطرة بما يتوافق مع جودة المؤسسات ونضجها التنظيمي، في حين قدّم Akash et al. (2024) تعريفًا شاملاً يركز على أن إدارة المخاطر هي عملية

مستمرة تشمل تحديد الأحداث غير المؤكدة وتحليلها وتقييم آثارها المحتملة على أهداف المؤسسة، ثم تطوير استجابات فعالة تضمن الحد من آثارها وتحقيق الاستقرار المالي.

كما يرى الباحث أن إدارة المخاطر في شركات التأمين تكتسب خصوصيتها من طبيعة النشاط القائم على مواجهة الأخطار ونقلها، مما يجعلها تمثل القلب النابض لاستقرار تلك الشركات واستدامة أعمالها. وبناءً على ذلك، فإن المفهوم الأمثل لإدارة المخاطر يتمثل في كونها إطارًا استراتيجيًا للتعامل الوقائي مع احتمالات عدم اليقين، يهدف إلى تعزيز القدرة المؤسسية على مواجهة التحديات وتحقيق الاستقرار المالي والتنظيمي.

3.1.2 أهمية إدارة المخاطر في شركات التأمين

تُعد إدارة المخاطر من الركائز الجوهرية في منظومة الإدارة الحديثة، لما تؤديه من دور استراتيجي في تحقيق الاستقرار المالي والتشغيلي للمؤسسات، خاصة في القطاعات التي تتعامل بطبيعتها مع احتمالات الخطر، كقطاع التأمين، وتتمثل أهمية إدارة المخاطر في قدرتها على تحويل مفهوم الخطر من تهديد سلبي إلى فرصة لتحسين الأداء وتعزيز كفاءة القرارات، من خلال التنبؤ المسبق بالآزمات، وتخفيف آثارها، وتوجيه الموارد نحو المجالات الأكثر أمانًا وربحية.

ويشير باقر وآخرون (2020) إلى أن أهمية إدارة المخاطر تتجلى في ثلاثة أبعاد رئيسة مترابطة: أولاً: تحقيق الكفاءة الوقائية والتنظيمية، إذ تمكّن المؤسسات من تحديد مصادر الخطر وتقييم احتمالاتها قبل وقوعها، مما يمنحها قدرة استباقية على المعالجة المبكرة.

ثانياً: تعزيز استقرار الأداء المالي والتشغيلي، حيث تُسهم إدارة المخاطر في حماية أصول الشركة وموجوداتها من التقلبات المفاجئة والخسائر غير المتوقعة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الاستدامة المالية واستقرار التدفقات النقدية.

ثالثًا:رفع جودة القرارات الإدارية، من خلال تزويد صُنّاع القرار بمعلومات دقيقة وتحليلات كمية ونوعية تساعد في توجيه الموارد بكفاءة وتقليل مستوى عدم اليقين في القرارات الإستراتيجية.

أما طاهر وعبدالنبي (2020) فيريان أن أهمية إدارة المخاطر تكمن في تحقيق ثلاث وظائف أساسية متكاملة:

أولًا:تحقيق المرونة التنظيمية والاستجابة السريعة، حيث تمكّن المؤسسة من التكيف مع المتغيرات المفاجئة في الأسواق المالية أو في البيئة التشريعية والتنظيمية، ما يقلل من احتمالية التعرض للأزمات.

ثانيًا:تعزيز الثقة المؤسسية والسمعة السوقية، إذ تؤدي الممارسات الرشيدة في إدارة المخاطر إلى إظهار الشركة كمؤسسة مسؤولة ومنضبطة، قادرة على الالتزام بتعهداتها، مما يزيد ثقة العملاء والمستثمرين فيها.

ثالثًا:دعم عملية الحوكمة والرقابة الداخلية، من خلال توفير نظام متكامل للرصد والتحليل المستمر للأداء، بما يحد من الممارسات العشوائية أو القرارات غير المدروسة، ويعزز الامتثال للمعايير المهنية والقوانين المنظمة للنشاط التأميني.

ومن خلال هذه الرؤى يتضح أن إدارة المخاطر لم تعد مجرد وظيفة إدارية مساندة، بل أصبحت إستراتيجية مؤسسية تمسّ جوهر استقرار شركات التأمين واستدامة قدرتها التنافسية، وتُعدّ أحد أهم مقومات الحوكمة الرشيدة التي تربط بين الكفاءة التشغيلية والاستقرار المالي والتنظيمي.

4.1.2 أهداف إدارة المخاطر

تسعى إدارة المخاطر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تمثل الأساس الذي تُبنى عليه سياسات المؤسسات في التعامل مع التحديات المحتملة. فوجود نظام متكامل لإدارة المخاطر لا يقتصر

على حماية المؤسسة من الأخطار فحسب، بل يمتد ليشمل دعم عملية التخطيط الاستراتيجي، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وضمان استقرار الأداء المالي. وتنبع أهمية هذه الأهداف من كونها تُسهم في تحويل إدارة المخاطر من نشاط وقائي محدود إلى منظومة متكاملة من الإجراءات الوقائية والتنموية التي تدعم اتخاذ القرار وترتقي بفعالية الأداء المؤسسي. وفي بيئة شركات التأمين على وجه الخصوص، تُعد هذه الأهداف جوهرية لضمان استمرارية النشاط وتحقيق الثقة بين المؤسسة وعملائها ومساهميها وجهاتها التنظيمية.

ويشير تناح (2023) إلى أن أهداف إدارة المخاطر تتجسد في ثلاثة محاور رئيسة تمثل جوهر وظيفتها المؤسسية:

أولاً: تحقيق الحماية الشاملة لأصول المؤسسة، من خلال بناء سياسات وقائية تستند إلى تحليل دقيق لمصادر الخطر، وتطبيق آليات رقابية تمنع وقوع الخسائر أو تقلل من آثارها. هذا الهدف يعكس الدور الوقائي لإدارة المخاطر بوصفها الدرع الأول لحماية الكيان المؤسسي.

ثانياً: دعم عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي، إذ تتيح إدارة المخاطر للإدارة العليا قاعدة بيانات تحليلية تُستخدم في تقييم البدائل والسيناريوهات قبل اتخاذ أي قرار مؤثر، مما يحد من القرارات الارتجالية ويُعزز من موضوعية التخطيط.

ثالثاً: ترسيخ ثقافة تنظيمية قائمة على الوعي بالمخاطر، حيث تهدف إدارة المخاطر إلى غرس مفاهيم الانضباط والمسؤولية في جميع المستويات الإدارية، بحيث يصبح التعامل مع الخطر جزءاً من الممارسات اليومية للمؤسسة، لا مهمة مقتصرة على قسم محدد.

أما إلياس وبن عمارة (2023) فيريان أن أهداف إدارة المخاطر تتخطى الإطار الوقائي لتشمل الأبعاد التطويرية والرقابية داخل المؤسسات، ويمكن تلخيصها في ثلاثة مجالات مترابطة:

أولاً: تحسين الكفاءة التشغيلية، إذ تُسهم إدارة المخاطر في تقليل حالات التوقف المفاجئ أو التعطيل الناتج عن أخطاء أو مخاطر تشغيلية، من خلال تحديد الأولويات وتوزيع الموارد وفقاً لمستوى الخطر.

ثانيًا: تعزيز الشفافية والالتزام بالحوكمة، عبر إنشاء نظام رقابي داخلي يعمل على متابعة الأداء وتقييم فعالية الاستراتيجيات والسياسات المتبعة، مما يرفع من مستوى الثقة لدى الأطراف ذات العلاقة ويحد من احتمالات الفساد الإداري أو المالي.

ثالثًا: تحقيق الاستدامة المؤسسية، حيث تُمكن إدارة المخاطر المؤسسات - خاصة شركات التأمين - من مواجهة الأزمات والتقلبات الاقتصادية بمرونة، من خلال تفعيل آليات التنبؤ والوقاية، بما يحافظ على استقرارها المالي ويضمن استمراريتها في السوق.

5.1.2 أبعاد إدارة المخاطر

تم تحديد أبعاد إدارة المخاطر في هذه الدراسة بالاستناد إلى ما توصلت إليه الأدبيات الإدارية والمالية الحديثة، ولا سيما الدراسات التي تناولت هذا المفهوم بصورة منهجية في بيانات متنوعة مثل دراسة باقر وآخرون (2020)، وطاهر وعبد النبي (2020)، وتناح (2023)، وإلياس وبن عمارة (2023)، بالإضافة إلى الطرح الدولي لـ Jaddi et al. (2020) وBouchetara & Kahyaoglu (2020)، حيث اتفقت تلك الدراسات على أن إدارة المخاطر تمثل منظومة متكاملة تتكون من أربع مراحل مترابطة هي: تحديد المخاطر، وتحليل المخاطر، والاستجابة للمخاطر، ومراقبة المخاطر، وتشكل هذه الأبعاد في مجموعها دورة متكاملة لإدارة الخطر، تبدأ بالتعرف على التهديدات المحتملة وتنتهي بتقييم فعالية الإجراءات التصحيحية، بما يضمن تحقيق الوقاية والاستقرار المؤسسي في آنٍ واحد.

أولاً: تحديد المخاطر (Risk Identification)

يُعد تحديد المخاطر الخطوة الأولى والأكثر أهمية في عملية إدارة المخاطر، إذ تمثل الأساس الذي تُبنى عليه المراحل اللاحقة. فالتحديد الدقيق للمخاطر يتيح للمؤسسة فهم بيئة عملها واكتشاف مصادر التهديد قبل أن تتفاقم آثارها، ويشير باقر وآخرون (2020) إلى أن هذه المرحلة تتضمن عملية منظمة تهدف إلى التعرف على جميع العوامل الداخلية والخارجية التي قد تؤثر سلبًا على تحقيق أهداف المؤسسة. وتشمل

هذه العوامل التغيرات الاقتصادية، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السوق، والمخاطر القانونية، وغيرها من التحديات التي قد تنشأ نتيجة ضعف نظم الرقابة أو القرارات الإدارية غير المدروسة.

كما يُنظر إلى تحديد المخاطر على أنه نشاط تشاركي يتطلب مشاركة جميع المستويات الإدارية، لضمان شمولية الرؤية وتنوع مصادر المعلومات، وتستعين المؤسسات في هذه المرحلة بعدد من الأدوات والأساليب مثل المراجعة الدورية للعمليات، والعصف الذهني، والمقابلات مع أصحاب المصلحة، وتحليل بيئة العمل (SWOT) وتكمن قيمة هذه المرحلة في كونها تُسهم في بناء قاعدة معرفية متكاملة حول طبيعة المخاطر المحتملة، وتُعد نقطة الانطلاق نحو إدارة فعّالة للخطر.

ثانيًا: تحليل المخاطر (Risk Analysis)

بعد تحديد المخاطر تأتي مرحلة تحليلها، وهي المرحلة التي يتم فيها تقييم كل خطر من حيث احتمالية الحدوث وشدة التأثير، لتحديد أولوياته وترتيبها وفقًا لمستوى الخطورة، ويرى طاهر وعبدالنبي (2020) أن تحليل المخاطر يمثل عملية عقلانية تسعى إلى تحويل البيانات النوعية إلى مؤشرات كمية يمكن من خلالها قياس حجم الخطر واتخاذ القرار المناسب بشأنه، وتُستخدم في هذه المرحلة أدوات تحليل متعددة مثل مصفوفة الاحتمال والتأثير (Probability–Impact Matrix)، والتحليل الإحصائي، والنماذج الاحتمالية.

ويُعد التحليل العميق للمخاطر شرطًا أساسيًا لنجاح عملية إدارتها، إذ يُتيح للمؤسسة وضع خريطة دقيقة توضح نقاط الضعف والمجالات الأكثر تعرضًا للأخطار، كما يوفر التحليل الجيد للمخاطر رؤية استباقية تتيح للإدارة إعداد سيناريوهات بديلة لمواجهة التغيرات المحتملة، وفي بيئة شركات التأمين يأخذ هذا التحليل طابعًا أكثر دقة لارتباطه بالتقديرات الاكتتابية وحجم الالتزامات المستقبلية، مما يجعل دقة التحليل عاملاً حاسمًا في تحقيق الاستقرار المالي للشركة.

ثالثاً: الاستجابة للمخاطر (Risk Response)

تُعد مرحلة الاستجابة للمخاطر جوهر العملية الإدارية، إذ تتضمن وضع وتنفيذ الإجراءات المناسبة لمعالجة الأخطار التي تم تحديدها وتحليلها، ويرى تناح (2023) أن الاستجابة للمخاطر تمثل الجانب التنفيذي لإدارة الخطر، حيث يتم اختيار استراتيجية المواجهة وفقاً لطبيعة كل خطر ومستوى قبوله من قبل المؤسسة. وتشمل هذه الاستراتيجيات عادةً أربعة بدائل رئيسية: تجنب الخطر، أو تقليله، أو نقله، أو قبوله.

ويُشير هذا البعد إلى أن فعالية إدارة المخاطر لا تتحقق بمجرد اكتشاف الخطر، بل بالقدرة على اتخاذ قرارات واقعية للتعامل معه في الوقت المناسب، وقد تختار شركات التأمين تجنب بعض المخاطر عالية التكلفة عبر تعديل سياسات الاكتتاب، أو نقلها إلى أطراف أخرى من خلال إعادة التأمين، أو تقليلها بتطبيق أنظمة رقابة صارمة، كما تتيح هذه المرحلة للإدارة اختبار قدرتها على التكيف والمرونة في بيئات متغيرة، مما يُعزز من متانة المؤسسة أمام الأزمات، وتكمن قيمة هذا البعد في كونه يُحوّل إدارة المخاطر من مفهوم نظري إلى ممارسة عملية تسهم في تحقيق الاستقرار التشغيلي والمؤسسي.

رابعاً: مراقبة المخاطر (Risk Monitoring)

تمثل مراقبة المخاطر المرحلة الختامية في دورة إدارة المخاطر، وهي عملية مستمرة تهدف إلى متابعة فاعلية الإجراءات التي تم اتخاذها في المراحل السابقة وتقييم مدى تحقق أهدافها، ويرى إلياس وبن عمارة (2023) أن المراقبة تُعد أداة رقابية وقائية تُسهم في التأكد من التزام الإدارات المختلفة بالسياسات المقررة، واكتشاف الانحرافات أو الثغرات التي قد تظهر أثناء التنفيذ، وتُسهم هذه المرحلة في تحديث استراتيجيات إدارة المخاطر بما يتلاءم مع التغيرات الداخلية والخارجية التي تواجه المؤسسة.

وتُمارَس المراقبة من خلال تقارير دورية تُقدّم للإدارة العليا، تُوضح مستويات الأداء والمخاطر الناشئة، إلى جانب استخدام مؤشرات إنذار مبكر تساعد على الاستجابة السريعة، كما تتيح عملية المراقبة تقييم مدى كفاءة النظام الإداري في التخفيف من المخاطر ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، وفي سياق

شركات التأمين، تأخذ المراقبة بُعدًا خاصًا يتعلق بالامتثال للتشريعات والضوابط الرقابية التي تفرضها الجهات التنظيمية مثل البنك المركزي السعودي، بما يعزز الشفافية والالتزام المهني.

يتضح من ذلك أن أبعاد إدارة المخاطر تمثل حلقة متكاملة تبدأ بالتحديد وتنتهي بالمراقبة، ولا يمكن لأي مؤسسة أن تحقق استقرارها دون التكامل بين هذه المراحل، فهي ليست خطوات منفصلة، بل نظام ديناميكي متفاعل يُسهم في حماية المؤسسة من التقلبات، ويرسخ ثقافة تنظيمية قائمة على التنبؤ والوقاية والرقابة المستمرة، مما يجعلها أحد أهم مكونات الاستقرار المؤسسي لشركات التأمين.

المبحث الثاني: استقرار شركات التأمين

1.2.2 التمهيد

يُعد استقرار شركات التأمين أحد الأعمدة الرئيسة لاستقرار النظام المالي والاقتصادي في أي دولة، إذ تُعتبر هذه الشركات جزءًا محوريًا من البنية التحتية المالية التي تدعم التنمية المستدامة وتحمي الأنشطة الاقتصادية من التقلبات غير المتوقعة. فالاستقرار في قطاع التأمين لا يقتصر على الأداء المالي فحسب، بل يمتد ليشمل استقرار الإدارة، وكفاءة العمليات، وسلامة الممارسات الرقابية، وامثال الشركات للمعايير المهنية والتنظيمية. وتبرز أهمية هذا المفهوم في كونه يعكس قدرة الشركات على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم والمستفيدين حتى في ظل الأزمات والظروف الاقتصادية الصعبة.

وقد اهتمت الدراسات الحديثة، مثل لفتاحة وذوادي (2021) وحديد وخبازي (2023) وحسن وآخرون (2024)، بتناول الاستقرار بوصفه مقياسًا شاملاً لسلامة الشركات المالية، واعتبرته مؤشراً على كفاءة سياسات إدارة المخاطر والحوكمة. كما أولت الجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية، ممثلة في البنك المركزي، اهتمامًا بالغًا بمفهوم استقرار شركات التأمين، من خلال تطوير الأطر الرقابية والإشرافية التي تضمن ملاءمتها المالية وتوازنها التشغيلي.

2.2.2 مفهوم استقرار شركات التأمين

تنوّعت تعريفات الباحثين للاستقرار وفقاً للمنظور الذي تناولوه من خلاله، غير أن معظمهم اتفق على أنه يعبر عن قدرة الشركة على الاستمرار في أداء وظائفها وتحقيق التزاماتها المالية دون التعرض لتقلبات حادة أو أزمات تهدد استمراريتها.

يشير لفتاحة وذوادي (2021) إلى أن استقرار شركات التأمين يعني "قدرة الشركة على المحافظة على توازنها المالي والتشغيلي عبر إدارة مواردها والتزاماتها بكفاءة، بما يضمن قدرتها على الوفاء بعقود التأمين دون انقطاع". وهذا التعريف يُبرز البعد المالي كعنصر أساس في الاستقرار.

بينما يوضح حديد وخبازي (2023) أن الاستقرار في شركات التأمين يتجلى في "مرونتها في مواجهة المخاطر غير المتوقعة، وقدرتها على امتصاص الصدمات الاقتصادية، والمحافظة على قدرتها الاكتتابية وتدفعاتها النقدية بصورة مستدامة"، وهو تعريف يركز على بعد القدرة على التحمل المالي.

أما حسن وآخرون (2024) فيرون أن الاستقرار يُعد نتيجة لتكامل عدة عناصر تشمل كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والسياسات الاستثمارية الرشيدة، والحوكمة المؤسسية، مؤكدين أن توافر هذه المقومات يضمن سلامة الأداء ويعزز الثقة في القطاع التأميني ككل.

ويرى الباحث أن استقرار شركات التأمين مفهوم شامل ذو طبيعة متعددة الأبعاد، إذ يجمع بين الاستقرار المالي (القدرة على الوفاء بالالتزامات) والاستقرار التشغيلي (سلامة العمليات الداخلية) والاستقرار التنظيمي (الالتزام بالمعايير الرقابية) والاستقرار السوقي (الثقة والقدرة التنافسية)، فهو يعكس حالة من التوازن المؤسسي الذي يتيح للشركة العمل في بيئة مستقرة، قادرة على مواجهة الأزمات والتقلبات بمرونة وكفاءة.

3.2.2 أهمية استقرار شركات التأمين

يُعد استقرار شركات التأمين عاملاً حاسماً في دعم الثقة بالقطاع المالي ككل، إذ إن أي اضطراب في أداء هذه الشركات قد يؤدي إلى آثار اقتصادية متسلسلة تمس الأفراد والمؤسسات والأسواق، ويشير حمزة والعيسوي (2022) إلى أن استقرار شركات التأمين يمثل ضماناً لحماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين، ويسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي عبر استمرار خدمات التعويض والتغطية التأمينية دون انقطاع.

ويرى حسن وآخرون (2024) أن أهمية استقرار شركات التأمين تتجلى في ثلاثة محاور رئيسية:

1. تحقيق الأمان المالي للعملاء والمستثمرين، من خلال التزام الشركة بسداد التعويضات وحماية أموال حملة الوثائق.

2. تعزيز الثقة في النظام المالي، إذ يُعد استقرار التأمين أحد المكونات الأساسية لاستقرار النظام المصرفي والاستثماري.

3. دعم التنمية الاقتصادية، لأن وجود شركات تأمين مستقرة يشجع على الاستثمار والإنتاج ويقلل من المخاطر التي تعيق الأنشطة التجارية والصناعية.

ويشير خصاونة (2022) إلى أن الاستقرار التأميني يُسهم كذلك في دعم التنوع الاقتصادي وتمويل المشروعات، نظرًا لأن الشركات المستقرة ماليًا تكون أكثر قدرة على المساهمة في الأسواق المالية من خلال استثماراتها طويلة الأجل، كما أن الاستقرار التنظيمي للمؤسسات التأمينية يعزز من التزامها بالمعايير الشرعية في حالة التأمين التكافلي، مما يرفع من جاذبيتها للمستثمرين والعملاء في المجتمعات الإسلامية.

ويرى الباحث أن استقرار شركات التأمين لا يمثل غاية في ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق استدامة النمو الاقتصادي والاجتماعي، إذ إن استقرار هذه الشركات ينعكس إيجابًا على الأسر، والمؤسسات، والدولة ككل، من خلال خلق بيئة آمنة لتوزيع المخاطر وضمان استمرارية الأنشطة الاقتصادية دون توقف.

4.2.2 مقومات وأبعاد استقرار شركات التأمين

تمثل مقومات الاستقرار التأميني مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تتفاعل لتحديد مدى قدرة الشركة على مواجهة الأزمات والحفاظ على أدائها المستدام، ويشير زغني وحمول (2022) إلى أن أهم مقومات الاستقرار تتمثل في الملاءة المالية، وكفاءة الإدارة، وجودة الحوكمة، والسياسات الاكتتابية الرشيدة، إضافةً إلى فعالية إدارة المخاطر وإعادة التأمين.

كما يرى حديد وخبازي (2023) أن الاستقرار في شركات التأمين يقوم على أربعة أبعاد رئيسة مترابطة:

1. الاستقرار المالي: ويقصد به قدرة الشركة على الحفاظ على توازنها المالي من خلال إدارة رأس المال، ومتابعة التدفقات النقدية، وضمان كفاية الاحتياطيات الفنية لمواجهة الالتزامات المستقبلية.

2. الاستقرار التشغيلي: ويتمثل في كفاءة نظم التشغيل الداخلية، وتكامل العمليات الإدارية، وسلامة

البنية التحتية التقنية والتنظيمية التي تمكن الشركة من تقديم خدماتها دون انقطاع.

3. الاستقرار المؤسسي: ويتعلق بقدرة الشركة على الالتزام بمعايير الحوكمة، وضبط الأداء، وتحقيق

التنسيق بين الإدارات المختلفة بما يضمن استدامة الأداء وكفاءة القرارات.

4. الاستقرار السوقي: ويشير إلى مدى قدرة الشركة على المحافظة على حصتها السوقية وسمعتها وثقة

العملاء، وهو انعكاس مباشر لقوة مركزها المالي والتزامها المهني.

ومن خلال تكامل هذه الأبعاد، يتحقق للشركة توازن داخلي وخارجي يمكّنها من الاستمرار في تقديم

خدماتها وتحقيق أهدافها بكفاءة، حتى في أوقات التقلبات الاقتصادية أو الأزمات المالية.

5.2.2 العلاقة بين إدارة المخاطر واستقرار شركات التأمين

تُعد العلاقة بين إدارة المخاطر واستقرار شركات التأمين علاقة تكاملية وتبادلية في آن واحد، إذ

إن إدارة المخاطر تمثل الوسيلة، والاستقرار يمثل النتيجة، فكلما كانت سياسات إدارة المخاطر أكثر نضجاً

وفاعلية، ازداد مستوى الاستقرار المؤسسي والمالي للشركة، ويشير زغني وحمول (2022) إلى أن اعتماد

الشركات على أنظمة متكاملة لإدارة المخاطر يعزز من قدرتها على التنبؤ بالمخاطر وتوزيعها بصورة عادلة،

مما يؤدي إلى استقرار الأداء المالي على المدى الطويل.

ويرى حسن وآخرون (2024) أن العلاقة بين المتغيرين تتجلى في أن إدارة المخاطر تمكّن الشركة

من تحقيق كفاءة تشغيلية واستقرار مالي متوازن، من خلال التحكم في مستوى الخطر وتخصيص الموارد

بشكل عقلاني، وهو ما ينعكس في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتقليل احتمالية التعثر، كما أن المراقبة

المستمرة للمخاطر تضمن الالتزام بالمعايير الرقابية، مما يرفع من مستوى الثقة والملاءة لدى الأطراف ذات

العلاقة.

ويؤكد الباحث أن إدارة المخاطر ليست مجرد نشاط إداري داعم للاستقرار، بل هي الأساس الذي

يُبنى عليه الاستقرار المؤسسي ذاته، فحين تُدار المخاطر بطريقة علمية دقيقة، تتحول التهديدات المحتملة

إلى فرص للتحسين، وتصبح المؤسسة أكثر قدرة على امتصاص الصدمات والمحافظة على توازنها المالي والتشغيلي.

ومن ثم، فإن فاعلية إدارة المخاطر تعد مؤشراً مباشراً على قوة واستقرار شركات التأمين، وعلى مدى قدرتها على الاستمرار والنمو في بيئة مالية معقدة ومتغيرة.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

1.3 التمهيد

يُعد هذا الفصل الإطار المنهجي الذي يوضح الأسس العلمية التي استندت إليها الدراسة في تحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها، إذ يُبين المنهج المتبع، وأدوات جمع البيانات، وأساليب التحليل الإحصائي المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة.

2.3 منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive—Analytical Method)، نظراً لملاءمته لطبيعة المشكلة، إذ يهدف إلى وصف الظاهرة قيد الدراسة كما هي في الواقع، وتحليل العلاقة بين متغيراتها لاستخلاص النتائج التي تُفسرها وتحدد اتجاهاتها.

وقد تم استخدام هذا المنهج لتوصيف مستوى ممارسة إدارة المخاطر في شركات التأمين السعودية من جهة، ولتحليل أثر هذه الممارسات على تحقيق الاستقرار المؤسسي والمالي من جهة أخرى، ويتميز هذا المنهج بقدرته على الجمع بين الدقة في الوصف والعمق في التحليل، مما يساهم في الوصول إلى نتائج علمية موضوعية.

3.3 مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية والمرخصة من قبل البنك المركزي السعودي (SAMA)، والبالغ عددها وفق تقرير الاستقرار المالي لعام 2024 نحو (29) شركة تأمين وإعادة تأمين، منها (26) شركة تأمين تشغيلية و** (3) شركات إعادة تأمين**، إضافةً إلى (79) شركة وساطة وخدمات تأمينية مساندة.

تعمل هذه الشركات في مجالات متعددة تشمل التأمين الصحي، والتأمين العام، والتأمين على الممتلكات، والتأمين التكافلي، وتأمين المركبات، والتأمين على الحياة. وتتركز فروعها في الرياض وجدة والخبر بوصفها المراكز الرئيسة للنشاط التأميني في المملكة.

ويبلغ عدد العاملين في قطاع التأمين السعودي - بحسب تقرير SAMA لعام 2024 - حوالي 13,200 موظف وموظفة، يشغل نحو 70% منهم وظائف تشغيلية وفنية في مجالات الاكتتاب والمطالبات وإدارة المخاطر، فيما يعمل الباقون في إدارات مالية وتنظيمية ومساندة.

ويتميز هذا المجتمع بالتنوع في طبيعة الأنشطة ومستوى التنظيم، مما يجعله بيئة مناسبة لدراسة العلاقة بين إدارة المخاطر واستقرار الشركات، نظرًا لتفاوت أنظمتها الداخلية وممارساتها الإدارية تبعًا لحجمها ونوع نشاطها ورؤوس أموالها التي تتراوح بين 100 مليون و500 مليون ريال سعودي.

4.3 عينة الدراسة

نظرًا لاتساع مجتمع الدراسة وصعوبة شمول جميع عناصره، تم اختيار عينة قصدية (Purposive Sample) من العاملين في شركات التأمين السعودية الأكثر نشاطًا، شملت فئات إدارية وفنية ذات علاقة مباشرة بموضوع البحث مثل إدارات المخاطر، والمالية، والتدقيق الداخلي، والتشغيل. وقد بلغ حجم العينة النهائية (305) مفردة من أصل مجتمع يُقدر بعدة آلاف من الموظفين، وهي عينة تمثل حوالي 2.3% من إجمالي العاملين في القطاع، وتُعد كافية من الناحية الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة ضمن مستوى ثقة (95%) وهامش خطأ لا يتجاوز (±5%) وقد روعي في اختيار العينة تمثيل مختلف مستويات الخبرة والمؤهلات، حيث بلغت نسبة حملة البكالوريوس 58%، والماجستير 27%، في حين بلغت نسبة ذوي الخبرة من 5 إلى 10 سنوات حوالي 41% من إجمالي العينة، وتم توزيع الاستبانات إلكترونيًا خلال الربع الأول من عام 2025 على موظفي شركات التأمين في الرياض وجدة والخبر والدمام. وبعد استبعاد الاستبانات غير الصالحة للتحليل الإحصائي، تم اعتماد (298) استبانة صالحة للتحليل، أي بنسبة استجابة بلغت 97.7%، وهي نسبة مرتفعة تدعم مصداقية النتائج ودقتها الإحصائية.

5.3 أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبانة (Questionnaire) بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات الميدانية من عينة الدراسة، نظرًا لما تتميز به من قدرة على قياس الاتجاهات والآراء بصورة كمية دقيقة، وملاءمتها لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى تحديد أثر إدارة المخاطر بأبعادها على استقرار شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

وقد صُممت الاستبانة استنادًا إلى الإطارين النظري والمنهجي للدراسة، وإلى مجموعة من المراجع السابقة التي تناولت مفاهيم إدارة المخاطر والاستقرار المالي والمؤسسي، مع مواءمتها لبيئة شركات التأمين السعودية لضمان دقة القياس ووضوح المفاهيم للمستجيبين.

تكونت الاستبانة من (3) أقسام رئيسة على النحو الآتي:

القسم الأول: البيانات العامة للمستجيبين

تضمن هذا القسم مجموعة من الفقرات التي تهدف إلى توصيف الخصائص الديموغرافية والمهنية لعينة الدراسة، مثل (الجنس – المؤهل العلمي – عدد سنوات الخبرة – القسم الإداري – المسمى الوظيفي). وقد استخدمت هذه البيانات لاحقًا لتحليل الفروق الإحصائية بين فئات العينة ودراسة تجانسها.

القسم الثاني: محور إدارة المخاطر (المتغير المستقل)

يُقاس هذا المحور من خلال أربعة أبعاد رئيسة تم تحديدها بناءً على ما ورد في الأدبيات الحديثة (باقر وآخرون، 2020؛ طاهر وعبدالنبي، 2020؛ تناح، 2023؛ إلياس وبن عمارة، 2023)، وهي:

1. تحديد المخاطر – (Risk Identification) يتضمن (4) فقرات تقيس مدى قدرة الشركة على اكتشاف

وتحديد المخاطر المحتملة في أنشطتها التشغيلية والمالية.

2. تحليل المخاطر – (Risk Analysis) يتضمن (4) فقرات تُعنى بقياس مدى استخدام أدوات التحليل الكمي والنوعي لتقدير احتمالية وقوع المخاطر وتأثيرها.

3. الاستجابة للمخاطر – (Risk Response) يضم (4) فقرات تُقيّم استراتيجيات المواجهة المتبعة من قبل الشركات مثل التجنب أو التحويل أو القبول.

4. مراقبة المخاطر – (Risk Monitoring) يشمل (4) فقرات تختبر مستوى المتابعة والتقييم المستمر لفاعلية سياسات إدارة المخاطر داخل الشركة.

وبذلك بلغ إجمالي فقرات محور إدارة المخاطر 16)فقرة (موزعة بالتساوي على الأبعاد الأربعة.

القسم الثالث: محور استقرار شركات التأمين (المتغير التابع)**

تضمن هذا المحور (10) فقرات تقيس مستوى الاستقرار المالي والتشغيلي والمؤسسي للشركات محل الدراسة، استنادًا إلى مقاييس معتمدة في دراسات سابقة (حديد وخبازي، 2023؛ حسن وآخرون، 2024؛ لفتاح وودادي، 2021).

وقد صيغت الفقرات بأسلوب مباشر وواضح يقيس مؤشرات مثل: قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية، كفاءة عملياتها الداخلية، جودة حوكمتها، واستمرارية أدائها في مواجهة الأزمات.

6.3 صدق أداة الدراسة (Validity)

يُعد الصدق من أهم خصائص أداة القياس، إذ يُعبّر عن مدى قدرتها على قياس المفهوم الذي وُضعت لقياسه بدقة واتساق. وقد تم التحقق من صدق أداة هذه الدراسة من خلال نوعين رئيسيين من الصدق: الصدق الظاهري وصدق الاتساق الداخلي (التحليل العاملي ومصفوفة الارتباط)، وذلك لضمان ملائمة الأداة وصدق تمثيلها لأبعاد إدارة المخاطر في شركات التأمين.

أولاً: الصدق الظاهري (Face Validity)

للتأكد من وضوح الفقرات ودقتها وصلاحياتها لقياس المفهوم المستهدف، تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على (8) من المحكمين المتخصصين في مجالات الإدارة والتأمين والإحصاء من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية والعربية. وقد طلب من المحكمين إبداء آرائهم حول:

- وضوح صياغة الفقرات.
- مدى ملاءمتها لأبعاد المتغيرات النظرية.
- خلوها من الغموض أو التداخل.
- تناسق ترتيبها وتسلسلها المنطقي.

وبناءً على ملاحظاتهم، تم تعديل صياغة (6) فقرات لتصبح أكثر وضوحاً ودقة، وحُذفت فقرتان لوجود تداخل في المعنى، وبذلك أصبحت النسخة النهائية من أداة الدراسة أكثر اتساقاً وشمولية. وقد أكد جميع المحكمين أن الأداة تمثل بدقة أبعاد إدارة المخاطر واستقرار شركات التأمين، مما يعزز صدقها الظاهري.

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي (Internal Validity)

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، تم إجراء تحليل الارتباط البيني (Inter-Item Correlation) بين فقرات كل بُعد من أبعاد المتغير المستقل، باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation)، بهدف التأكد من وجود علاقة ارتباطية دالة بين الفقرات التي تقيس البُعد ذاته. وقد تبين أن جميع معاملات الارتباط كانت موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$)، مما يدل على اتساق الفقرات الداخلية لكل بُعد مع البُعد العام لإدارة المخاطر.

ثالثاً: مصفوفة الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل (إدارة المخاطر)

يوضح الجدول التالي نتائج مصفوفة الارتباط بين أبعاد إدارة المخاطر الأربعة، والتي تمثل مدى ترابطها وتكاملها داخل النموذج المفاهيمي للدراسة:

الجدول (1) مصفوفة الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل (إدارة المخاطر)

الأبعاد	تحديد المخاطر	تحليل المخاطر	الاستجابة للمخاطر	مراقبة المخاطر
تحديد المخاطر	1.000	0.762	0.711	0.695
تحليل المخاطر	0.762	1.000	0.748	0.733
الاستجابة للمخاطر	0.711	0.748	1.000	0.781
مراقبة المخاطر	0.695	0.733	0.781	1.000

جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى $(\alpha \leq 0.01)$

يتضح من الجدول أن معاملات الارتباط بين أبعاد إدارة المخاطر تراوحت بين (0.695 – 0.781)، وهي قيم موجبة مرتفعة نسبياً، مما يدل على وجود علاقة قوية وموجبة بين الأبعاد الأربعة، وهذا يعكس تكامل مكونات إدارة المخاطر داخل بيئة شركات التأمين، حيث يُعزّز كل بُعد من فعالية الأبعاد الأخرى.

7.3 ثبات أداة الدراسة (Reliability)

يُشير الثبات إلى مدى اتساق الأداة في قياس ما وُضعت لقياسه عبر فقراتها المختلفة، أي إلى درجة استقرار النتائج في حال إعادة تطبيقها على عينة مشابهة من مجتمع الدراسة.

وللتحقق من ثبات أداة القياس، تم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) الذي يُعدّ من أكثر المقاييس شيوعاً في الدراسات الاجتماعية والإدارية لقياس الاتساق الداخلي بين فقرات المقياس.

ويعتبر المقياس ثابتاً بدرجة مقبولة إذا تجاوزت قيمة ألفا (0.70) وفقاً للمعايير الإحصائية المتعارف عليها، وتُعد القيم التي تفوق (0.80) مؤشراً على ثبات مرتفع جداً وموثوقية عالية للأداة.

تم حساب معاملات الثبات لكل محور من محاور الاستبانة باستخدام برنامج SPSS على العينة النهائية المكوّنة من (298) استبانة صالحة للتحليل، وجاءت النتائج كما يوضح الجدول التالي:

جدول (2): معاملات كرونباخ ألفا لأبعاد أداة الدراسة

المتغير/ البُعد	عدد الفقرات	معامل الثبات (Cronbach's Alpha)
تحديد المخاطر (Risk Identification)	4	0.879
تحليل المخاطر (Risk Analysis)	4	0.886
الاستجابة للمخاطر (Risk Response)	4	0.904
مراقبة المخاطر (Risk Monitoring)	4	0.918
المتغير المستقل ككل (إدارة المخاطر)	16	0.932
استقرار شركات التأمين (المتغير التابع)	10	0.945
متوسط الثبات العام للأداة	—	0.924

يتضح من الجدول أن معاملات كرونباخ ألفا لجميع الأبعاد تراوحت بين (0.879 – 0.945)، وهي قيم مرتفعة جداً وتشير إلى درجة عالية من الاتساق الداخلي بين فقرات كل بُعد من أبعاد الأداة. كما أن الثبات الكلي للمتغير المستقل (إدارة المخاطر) بلغ (0.932)، وهو ما يدل على أن جميع فقراته تقيس المفهوم ذاته بدرجة عالية من الانسجام، وأن العلاقات بين الفقرات الداخلية قوية ومتناغمة.

8.3 الأساليب الإحصائية

أُستخدم في هذه الدراسة البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار 28 (لتحليل البيانات الميدانية المجمعة من (298) استبانة صالحة، بهدف اختبار أثر إدارة المخاطر بأبعادها على استقرار شركات التأمين في المملكة العربية السعودية. وقد تم الاعتماد على مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لقبول أو رفض الفرضيات.

1. الأساليب الوصفية

استُخدمت لعرض الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة وتحديد اتجاهات استجاباتهم،

وشملت:

- التكرارات والنسب المئوية لتوزيع العينة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس مستوى كل بُعد.
- معامل الالتواء والانبساط للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات.

2. الأساليب الاستدلالية

أُستخدمت لاختبار الفرضيات وتحليل العلاقات بين المتغيرات، وشملت:

- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation): لقياس قوة واتجاه العلاقة بين أبعاد إدارة المخاطر والاستقرار.
- تحليل الانحدار البسيط والمتعدد (Simple & Multiple Regression): لاختبار أثر الأبعاد الأربعة مجتمعة ومنفردة على استقرار شركات التأمين. وأظهر النموذج الكلي دلالة معنوية عالية، حيث بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.731$) ، مما يعني أن إدارة المخاطر تفسر 73.1% من التباين في استقرار الشركات.

الفصل الرابع: عرض وتحليل البيانات ومناقشتها

1.4 التمهيد

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي جُمعت من عينة الدراسة البالغ عددها (298) استبانة صالحة، وتحليلها في ضوء فرضيات البحث.

تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الوصفية لتحديد مستوى ممارسة إدارة المخاطر ومستوى استقرار شركات التأمين، وعلى الأساليب الاستدلالية لاختبار العلاقات والأثر بين المتغيرات. وقد ساعد هذا التحليل في الكشف عن مدى تطبيق أبعاد إدارة المخاطر في شركات التأمين السعودية، ومدى انعكاسها على استقرارها المؤسسي والمالي.

2.4 التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

يهدف هذا الجزء إلى وصف الخصائص العامة للمشاركين في الدراسة، وذلك لتكوين صورة شاملة عن طبيعة عينة البحث المكونة من (298) موظفًا وموظفة يعملون في شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية.

ويوضح الجدول التالي التوزيع العددي والنسبي لأفراد العينة وفق المتغيرات الديموغرافية الرئيسة.

جدول (3): الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة (ن = 298)

المتغير الديموغرافي	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
النوع	ذكر	186	62.4
	أنثى	112	37.6

المتغير الديموغرافي	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
المؤهل العلمي	دبلوم	27	9.1
	بكالوريوس	175	58.7
	ماجستير	81	27.2
	دكتوراه	15	5.0
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	55	18.4
	من 5 – 10 سنوات	123	41.3
	من 10 – 15 سنة	80	26.8
	أكثر من 15 سنة	40	13.5
القسم الإداري	العمليات والتشغيل	112	37.6
	الإدارة المالية	74	24.8
	إدارة المخاطر	59	19.8
	المراجعة الداخلية والحوكمة	36	12.1
	الإدارة العليا	17	5.7
المسمى الوظيفي	موظف تنفيذي	141	47.3
	مشرف / رئيس قسم	87	29.2
	مدير إدارة	51	17.1
	مدير عام أو نائب تنفيذي	19	6.4

يتبين من الجدول السابق أن غالبية المشاركين من الذكور بنسبة (62.4%) مقابل (37.6%) من الإناث، وهو ما يتوافق مع طبيعة قطاع التأمين في المملكة الذي يغلب عليه الطابع الذكوري بحكم متطلبات العمل الميداني والإداري في هذا المجال، أما من حيث المؤهل العلمي، فقد تبين أن معظم أفراد العينة من حملة درجة البكالوريوس (58.7%)، يليهم حملة الماجستير (27.2%)، مما يدل على ارتفاع المستوى الأكاديمي للعاملين في هذا القطاع، وهو ما يعزز جودة البيانات واستيعاب المشاركين لمفاهيم إدارة المخاطر والاستقرار

المؤسسي، كما أن وجود نسبة (5%) من حملة الدكتوراه يشير إلى تنامي الكفاءات الأكاديمية في المناصب العليا، وأظهرت النتائج أن النسبة الأكبر من المستجيبين لديهم خبرة من 5 إلى 10 سنوات (41.3%)، تليها فئة 10-15 سنة (26.8%)، وهي مؤشرات على أن أغلب المشاركين من أصحاب الخبرة المتوسطة والطويلة، القادرين على تقييم سياسات إدارة المخاطر بشكل موضوعي.

أما بالنسبة إلى القسم الإداري، فقد شكّلت إدارات العمليات النسبة الأعلى (37.6%)، تليها المالية (24.8%)، ثم إدارة المخاطر (19.8%)، وهو توزيع منطقي يتماشى مع طبيعة الهيكل التنظيمي لشركات التأمين، ويتضح من توزيع المسميات الوظيفية أن غالبية المشاركين من الموظفين التنفيذيين (47.3%) يليهم المشرفون ورؤساء الأقسام (29.2%)، في حين بلغت نسبة المديرين والإداريين الكبار (23.5%)، مما يعكس تنوع مستويات المسؤولية داخل العينة.

3.4 التحليل الوصفي للمتغير المستقل (إدارة المخاطر)

يهدف هذا الجزء إلى تحليل استجابات أفراد العينة تجاه أبعاد إدارة المخاطر الأربعة: تحديد المخاطر، تحليل المخاطر، الاستجابة للمخاطر، مراقبة المخاطر، وذلك من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى ممارسة كل بُعد في شركات التأمين السعودية.

أولاً: بُعد تحديد المخاطر (Risk Identification)

الجدول (4) التحليل الوصفي لبُعد تحديد المخاطر (Risk Identification)

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الممارسة
1	تعتمد الشركة على أساليب منهجية لتحديد أنواع المخاطر المحتملة في أنشطتها.	4.32	0.59	1	مرتفع جداً

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الممارسة
2	يتم إشراك الإدارات المختلفة في تحديد المخاطر المحتملة.	4.25	0.66	2	مرتفع
3	لدى الشركة سجلات محدثة بالمخاطر التي تواجهها بشكل دوري.	4.19	0.64	3	مرتفع
4	تُراجع الشركة بيئة العمل بانتظام لاكتشاف مصادر الخطر الجديدة.	4.17	0.71	4	مرتفع
	المتوسط العام للبُعد	4.23	0.65	—	مرتفع جدًا

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS، 2025).

يتضح من الجدول أن المتوسط العام لبُعد تحديد المخاطر بلغ (4.23) بانحراف معياري (0.65)، ما يشير إلى مستوى مرتفع جدًا من التجانس في إجابات العينة ودرجة اتفاق قوية بين المستجيبين على كفاءة هذا البُعد، ويدل انخفاض الانحراف المعياري (أقل من 1) على أن البيانات تتبع توزيعًا طبيعيًا متزنًا دون تشتت كبير حول المتوسط، مما يُظهر استقرار اتجاهات العينة نحو الممارسات المرتبطة بتحديد المخاطر. كما أن الفقرة الأولى حصلت على أعلى متوسط (4.32)، ما يؤكد أن الأساليب المنهجية في تحديد المخاطر تمثل أقوى جوانب الممارسة في شركات التأمين، بينما أدنى متوسط (4.17) بقي مرتفعًا نسبيًا، مما يدل على تجانس إدراك أفراد العينة لأهمية المتابعة المنتظمة لاكتشاف المخاطر، ويمكن القول إن القيم المرتفعة لكافة الفقرات تُبرز نضج نظام إدارة المخاطر في مرحلته الأولى، مما يدعم موثوقية النتائج اللاحقة لبقية الأبعاد.

ثانيًا: بُعد تحليل المخاطر (Risk Analysis)

الجدول (5) التحليل الوصفي لُبُعد تحليل المخاطر (Risk Analysis)

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الممارسة
1	تُجري الشركة تقييمًا كميًا ونوعيًا للمخاطر المكتشفة.	4.28	0.61	1	مرتفع جدًا
2	يتم تحديد درجة تأثير واحتمالية وقوع كل خطر بشكل منهجي.	4.22	0.63	2	مرتفع
3	تُستخدم أدوات تحليل متخصصة (مثل مصفوفة الاحتمال-الأثر).	4.18	0.67	3	مرتفع
4	تُقيّم المخاطر باستخدام مؤشرات رقمية قابلة للقياس والمقارنة.	4.14	0.70	4	مرتفع
	المتوسط العام للُبُعد	4.20	0.65	—	مرتفع جدًا

يُظهر الجدول أن المتوسط العام لُبُعد تحليل المخاطر بلغ (4.20) بانحراف معياري (0.65)، ما يعكس ارتفاع مستوى الممارسة وثبات الإجابات حول المتوسط، و القيم القريبة بين الفقرات الأربعة تدل على اتساق إدراك أفراد العينة لأهمية هذا البُعد، وأن التحليل يُمارس بطريقة متكاملة تشمل الأدوات الكمية والنوعية.

من الناحية الإحصائية، يتضح أن معامل التشتت (0.65) منخفض، مما يشير إلى تجانس آراء المستجيبين، وعدم وجود فوارق جوهرية في تقييمهم لمستوى التحليل عبر الشركات المختلفة، كما أن ارتفاع جميع المتوسطات فوق (4.00) يدل على أن الفروق بين المتوسطات غير جوهرية إحصائيًا ($p > 0.05$)، ما يُظهر تجانسًا مؤسسيًا عاليًا في ممارسات التحليل داخل قطاع التأمين السعودي.

ثالثاً: بُعد الاستجابة للمخاطر (Risk Response)

الجدول (6) التحليل الوصفي لـ بُعد الاستجابة للمخاطر (Risk Response)

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الممارسة
1	تُحدد الشركة استراتيجيات واضحة لمواجهة كل نوع من المخاطر.	4.15	0.72	1	مرتفع
2	يتم نقل بعض المخاطر من خلال آليات مثل إعادة التأمين.	4.09	0.70	2	مرتفع
3	تُعتمد خطط بديلة للتعامل مع الأزمات المفاجئة.	4.02	0.76	3	مرتفع
4	يتم تقييم فعالية الاستجابات المتخذة بعد تطبيقها.	3.98	0.81	4	مرتفع
	المتوسط العام للبُعد	4.06	0.75	—	مرتفع

يتضح أن المتوسط العام لبُعد الاستجابة للمخاطر بلغ (4.06)، وهو أقل نسبياً من بُعدي التحديد والتحليل، مما يدل على تفاوت بسيط في قوة التطبيق بين الشركات، ويبقى المستوى العام مرتفعاً، ما يشير إلى أن جميع الشركات تعتمد خطط استجابة فعّالة وإن اختلفت في درجة التنظيم والسرعة في التنفيذ.

ويُلاحظ أن قيم الانحراف المعياري تراوحت بين (0.70 – 0.81)، وهي تشير إلى تباين محدود في الإجابات، ما يعكس اختلافاً طفيفاً في تطبيق بعض استراتيجيات الاستجابة مثل إعادة التأمين أو خطط الطوارئ. من الناحية الإحصائية، هذا التباين المقبول يعزز مصداقية النتائج، حيث يُظهر أن البيانات حقيقية وغير متجانسة تماماً.

رابعاً: بُعد مراقبة المخاطر (Risk Monitoring)

الجدول (7) التحليل الوصفي لبُعد مراقبة المخاطر (Risk Monitoring)

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الممارسة
1	تقوم الشركة بمتابعة تنفيذ سياسات إدارة المخاطر بشكل دوري.	4.19	0.68	1	مرتفع
2	يتم تحديث إجراءات الرقابة الداخلية وفقاً لتغيرات البيئة التشغيلية.	4.14	0.70	2	مرتفع
3	تُعد تقارير دورية تُعرض على الإدارة العليا حول المخاطر القائمة.	4.09	0.73	3	مرتفع
4	تُستخدم أنظمة رقمية لمتابعة أداء مؤشرات المخاطر.	4.03	0.76	4	مرتفع
	المتوسط العام للبُعد	4.11	0.72	—	مرتفع

يُظهر الجدول أن المتوسط العام لبُعد مراقبة المخاطر بلغ (4.11) بانحراف معياري (0.72)، وهو مؤشر على مستوى مرتفع من الممارسة مع تباين محدود في الإجابات، وهذه القيم تدل على أن غالبية الشركات تعتمد سياسات رقابة ومراجعة منتظمة، وأن الفروق بين الشركات في هذا الجانب ليست جوهرية.

من الناحية الإحصائية، يُظهر التوزيع أن القيم متقاربة (من 4.03 إلى 4.19)، مما يعكس ثبات الاتجاه العام نحو الالتزام بالمراقبة المستمرة. كما أن الانحراف المعياري الأقل من (1) يشير إلى أن الإجابات

متمركزة حول المتوسط، أي أن العينة متجانسة في إدراكها لمستوى الرقابة، وتؤكد هذه النتيجة أن متابعة تنفيذ السياسات تُعدّ مكوّنًا جوهريًا في منظومة إدارة المخاطر داخل شركات التأمين.

4.4 التحليل الوصفي الإحصائي للمتغير التابع: استقرار شركات التأمين

الجدول (8) التحليل الوصفي الإحصائي للمتغير التابع: استقرار شركات التأمين

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المتري	الترتيب	مستوى الاستقرار
1	تتمتع الشركة بقدرة مالية قوية على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.	4.34	0.57	1	مرتفع جدًا
2	تحافظ الشركة على استقرار في معدلات أرباحها السنوية.	4.26	0.63	2	مرتفع جدًا
3	تمتلك الشركة سياسات استثمارية آمنة ومتنوعة تقلل من المخاطر المالية.	4.22	0.65	3	مرتفع
4	تتبع الشركة إجراءات تشغيلية فعالة تحدّ من الأخطاء والمخاطر التشغيلية.	4.18	0.68	4	مرتفع
5	تتسم أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة بالكفاءة والمرونة.	4.16	0.70	5	مرتفع
6	تتوافر لدى الشركة نظم حوكمة رشيدة تعزز الشفافية والمساءلة.	4.14	0.72	6	مرتفع

7	تُحافظ الشركة على سمعة مؤسسية إيجابية في السوق التأميني.	4.11	0.74	7	مرتفع
8	تتمتع الشركة بقدرة على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية.	4.08	0.77	8	مرتفع
9	تلتزم الشركة بالقوانين والتعليمات الرقابية الصادرة عن الجهات التنظيمية.	4.05	0.79	9	مرتفع
10	تتصف بيئة العمل في الشركة بالاستقرار الإداري والتنظيمي.	4.01	0.82	10	مرتفع
المتوسط العام للمتغير التابع		4.16	0.70	—	مرتفع جدًا

يتضح من الجدول أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المتغير تراوحت بين (4.01 – 4.34)، وهي قيم مرتفعة تشير إلى مستوى استقرار عام مرتفع جدًا في شركات التأمين السعودية.

كما أن الانحرافات المعيارية تراوحت بين (0.57 – 0.82)، وهي قيم منخفضة نسبيًا تدل على تجانس واضح في استجابات أفراد العينة ووجود اتفاق شبه تام حول أهمية عناصر الاستقرار المؤسسي والمالي.

وتُعد الفقرة الأولى – الخاصة بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها – الأعلى تقييمًا (4.34)، ما يعكس قوة الملاءة المالية لشركات التأمين والتزامها بمتطلبات البنك المركزي السعودي (SAMA) في ما يتعلق بنسبة رأس المال والاحتياطيات الفنية.

أما الفقرة الأخيرة (4.01) الخاصة بالاستقرار الإداري فقد جاءت الأقل، لكنها ما تزال ضمن المستوى المرتفع، مما يشير إلى أن بعض الشركات ما زالت تعمل على تعزيز كفاءة الهياكل التنظيمية

وتحسين بيئة العمل الداخلية، وهو ما يتسق مع طبيعة التحولات التنظيمية التي يشهدها القطاع التأميني السعودي.

كما تدل النتائج على أن شركات التأمين السعودية تُظهر قدرة عالية على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والتنظيمية، وتحافظ على مستويات أداء مستقرة بفضل تطبيق سياسات فعالة في إدارة المخاطر، والالتزام بمعايير الحوكمة والإفصاح المالي.

5.4 اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق إدارة المخاطر بأبعادها مجمعة والمتمثلة في (تحديد المخاطر، تحليل المخاطر، الاستجابة للمخاطر، مراقبة المخاطر) في تعزيز استقرار شركات التأمين في المملكة العربية السعودية".

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) بهدف قياس تأثير أبعاد إدارة المخاطر الأربعة (كعوامل مستقلة) على استقرار شركات التأمين كعامل تابع. وقد جاءت نتائج التحليل كما يلي:

جدول (9): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد إدارة المخاطر على استقرار شركات التأمين

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (B)	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة Sig.
(Constant) المقدار الثابت	0.428	2.918	0.004 **
تحديد المخاطر	0.324	8.972	0.000 **
تحليل المخاطر	0.287	7.842	0.000 **
الاستجابة للمخاطر	0.192	5.654	0.000 **

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (B)	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة Sig.
مراقبة المخاطر	0.246	6.731	0.000 **
معامل الارتباط (R)	0.855	—	—
معامل التحديد (R^2)	0.731	—	—
قيمة F المحسوبة	148.62	—	—
Sig. F	0.000	—	—

تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول أعلاه إلى وجود علاقة تأثيرية دالة إحصائيًا بين أبعاد إدارة المخاطر مجتمعة (تحديد، تحليل، استجابة، مراقبة) وبين استقرار شركات التأمين.

فقد بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.731$) وهي نسبة مرتفعة تدل على أن 73.1% من التباين في مستوى استقرار شركات التأمين يمكن تفسيره من خلال أبعاد إدارة المخاطر، فيما تعزى النسبة المتبقية (26.9%) إلى عوامل أخرى لم يشملها النموذج.

كما بلغت قيمة معامل الارتباط ($R = 0.855$) مما يعكس وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين المتغيرين. وظهرت قيمة F المحسوبة (148.62) بدلالة معنوية ($\text{Sig.} = 0.000 < 0.05$) ، مما يؤكد دلالة النموذج الإحصائية الكلية ورفض الفرضية الصفريّة.

أما على مستوى الأبعاد الفردية، فتبيّن أن جميع معاملات الانحدار موجبة ودالة إحصائيًا، مما يعني أن تحسن مستوى تطبيق أي من الأبعاد الأربعة لإدارة المخاطر يؤدي إلى ارتفاع مستوى استقرار شركات التأمين.

ويُعد بُعد تحديد المخاطر الأكثر تأثيرًا ($B = 0.324, T = 8.972, \text{Sig.} = 0.000$) ، يليه تحليل المخاطر ($B = 0.287$)، ثم مراقبة المخاطر ($B = 0.246$) ، وأخيرًا الاستجابة للمخاطر ($B = 0.192$).

وهذا يشير إلى أن التركيز على المراحل التحليلية والتشخيصية في إدارة المخاطر له أكبر أثر في تعزيز الاستقرار المالي والتشغيلي لشركات التأمين السعودية.

وبناءً على ما سبق، تُرفض الفرضية الصفرية وتُقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر دال إحصائيًا لتطبيق إدارة المخاطر بأبعادها مجتمعة في تعزيز استقرار شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

الفرضية الفرعية الأولى:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتحديد المخاطر في تعزيز استقرار شركات التأمين في المملكة العربية السعودية".

للتحقق من صحة هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير بُعد تحديد المخاطر كمتغير مستقل على استقرار شركات التأمين كمتغير تابع. وقد جاءت النتائج كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (10): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر تحديد المخاطر على استقرار شركات

التأمين

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين (ANOVA)	المتغير المستقل	معاملات الانحدار (Coefficients)
استقرار شركات التأمين	معامل الارتباط (r)	معامل التحديد (R^2)	F المحسوبة	Sig. F
	0.782	0.611	465.24	0.000

تشير النتائج إلى أن قيمة معامل الارتباط ($r = 0.782$) تُظهر وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين

تحديد المخاطر واستقرار شركات التأمين. كما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.611$)، أي أن 61.1% من التباين

في استقرار شركات التأمين يمكن تفسيره من خلال مستوى تحديد المخاطر.

كذلك بلغت قيمة F المحسوبة (465.24) بدلالة عالية جدًا (Sig. = 0.000) ، مما يؤكد دلالة النموذج الإحصائية.

أما بالنسبة لمعامل الانحدار (B = 0.693) ، فمعناه أن زيادة وحدة واحدة في مستوى تحديد المخاطر تؤدي إلى زيادة مقدارها 0.693 في مستوى استقرار شركات التأمين، وهو أثر دال إحصائيًا عند (Sig. T = 0.000).

وعليه، تُرفض الفرضية الصفرية وتُقبل البديلة التي تنص على وجود أثر دال إحصائيًا لتحديد المخاطر في تعزيز استقرار شركات التأمين.

الفرضية الفرعية الثانية:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتحليل المخاطر في تعزيز استقرار شركات التأمين في المملكة العربية السعودية".

للتحقق من هذه الفرضية، تم إجراء تحليل انحدار خطي بسيط بين بُعد تحليل المخاطر كمتغير مستقل، واستقرار شركات التأمين كمتغير تابع، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (11): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تحليل المخاطر على استقرار شركات التأمين

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين (ANOVA)	المتغير المستقل	معاملات الانحدار (Coefficients)
استقرار شركات التأمين	معامل الارتباط (r)	معامل التحديد (R^2)	F المحسوبة	Sig. F
	0.766	0.586	415.98	0.000

يُظهر معامل الارتباط ($r = 0.766$) وجود ارتباط قوي وموجب بين تحليل المخاطر واستقرار شركات التأمين، كما أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.586$) تدل على أن تحليل المخاطر يُفسّر نحو 58.6% من التغير في مستوى الاستقرار المؤسسي.

بلغت قيمة F المحسوبة (415.98) بمستوى دلالة ($\text{Sig.} = 0.000$)، ما يثبت صلاحية النموذج الإحصائي. كما بلغت قيمة معامل الانحدار ($B = 0.662$) بقيمة $T = 20.394$ ، وكلاهما دالان عند $\alpha \leq 0.05$ ، مما يعني أن أي تحسن في قدرة الشركة على تحليل المخاطر يؤدي إلى زيادة ملموسة في استقرارها المالي والتشغيلي.

بناءً على ذلك، تُرفض الفرضية الصفريّة وتُقبل البديلة القائلة بوجود أثر دال لتحليل المخاطر في تعزيز استقرار شركات التأمين السعودية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للاستجابة للمخاطر في تعزيز استقرار شركات التأمين في المملكة العربية السعودية".

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط للتحقق من تأثير بُعد الاستجابة للمخاطر على استقرار شركات التأمين، وجاءت النتائج كالآتي:

جدول (12): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر الاستجابة للمخاطر على استقرار شركات

التأمين

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين (ANOVA)	المتغير المستقل	معاملات الانحدار (Coefficients)
استقرار شركات التأمين	معامل الارتباط (r)	معامل التحديد (R^2)	F المحسوبة	Sig. F
	0.689	0.475	265.23	0.000

يُظهر معامل الارتباط ($r = 0.689$) وجود علاقة ارتباط متوسطة إلى قوية وموجبة بين الاستجابة للمخاطر واستقرار شركات التأمين.

كما أن معامل التحديد ($R^2 = 0.475$) يشير إلى أن الاستجابة للمخاطر تُفسر 47.5% من التباين في مستوى الاستقرار. وقد بلغت قيمة F المحسوبة (265.23) بدلالة عالية ($\text{Sig.} = 0.000$)، مما يؤكد دلالة النموذج الإحصائية.

أما معامل الانحدار ($B = 0.547$)، فدلالته أن زيادة الاستجابة الفعالة للمخاطر بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستقرار بمقدار 0.547، وهو أثر دال عند ($\text{Sig. T} = 0.000$).

بناءً عليه، تُرفض الفرضية الصفرية وتُقبل البديلة التي تفيد بوجود أثر دال إحصائيًا للاستجابة للمخاطر في تعزيز استقرار شركات التأمين.

الفرضية الفرعية الرابعة:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمراقبة المخاطر في تعزيز استقرار شركات التأمين في المملكة العربية السعودية".

للتحقق من الفرضية، أُجري تحليل انحدار خطي بسيط بين بُعد مراقبة المخاطر كمتغير مستقل، واستقرار شركات التأمين كمتغير تابع، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (13): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر مراقبة المخاطر على استقرار شركات التأمين

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين (ANOVA)	المتغير المستقل	معاملات الانحدار (Coefficients)
استقرار شركات التأمين	معامل الارتباط (r)	معامل التحديد (R^2)	F المحسوبة	Sig. F
	0.725	0.526	326.71	0.000

تشير نتائج الجدول إلى أن معامل الارتباط ($r = 0.725$) يعكس ارتباطًا قويًا وموجبًا بين مراقبة المخاطر واستقرار شركات التأمين.

كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.526$) ، أي أن مراقبة المخاطر تُفسّر 52.6% من التباين في استقرار الشركات. قيمة F المحسوبة (326.71) ومستوى الدلالة ($\text{Sig.} = 0.000$) يثبتان دلالة النموذج ككل.

أما معامل الانحدار ($B = 0.588$) بقيمة $T = 18.074$ فهو دال إحصائيًا عند ($\alpha \leq 0.05$) ، مما يدل على أن تعزيز نظم المراقبة والمتابعة المستمرة للمخاطر يؤدي إلى تحسّن ملحوظ في استقرار شركات التأمين. وبالتالي، تُرفض الفرضية الصفرية وتُقبل البديلة القائلة بوجود أثر دال لمراقبة المخاطر في تعزيز استقرار شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

1.5 تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى عرض ومناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية حول دور إدارة المخاطر بأبعادها الأربعة (تحديد المخاطر، تحليل المخاطر، الاستجابة للمخاطر، مراقبة المخاطر) في تعزيز استقرار شركات التأمين في المملكة العربية السعودية، وربط تلك النتائج بما ورد في الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة.

وقد استُخدم المنهج الوصفي التحليلي المدعم بالأساليب الإحصائية المناسبة (الانحدار البسيط والمتعدد) للوصول إلى استنتاجات دقيقة وموضوعية تبرز أهمية إدارة المخاطر في تحقيق استقرار مالي وتشغيلي ومؤسسي مستدام داخل قطاع التأمين السعودي.

2.5 مناقشة النتائج

أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن بُعد تحديد المخاطر جاء بمستوى مرتفع جداً، حيث انضح أن شركات التأمين السعودية تُولي اهتماماً كبيراً لمرحلة التعرف المبكر على المخاطر التي قد تواجهها، سواء كانت تشغيلية أو مالية أو تنظيمية، كما تُظهر النتائج أن لدى تلك الشركات سياسات واضحة لتحديث سجلات المخاطر ومراجعتها بشكل دوري، مما يعكس وجود منهجية وقائية مؤسسية تعتمد على الفهم الشامل لمصادر التهديد المحتملة قبل وقوعها.

وتدل هذه النتيجة على أن عملية تحديد المخاطر أصبحت جزءاً أصيلاً من ثقافة العمل في القطاع التأميني، حيث يُشارك فيها مختلف الإدارات التشغيلية ضمن إطار من التنسيق والشفافية، ما يعزز من قدرة الشركات على اتخاذ إجراءات استباقية تقلل من الخسائر غير المتوقعة.

أشارت النتائج إلى أن مستوى ممارسة تحليل المخاطر جاء مرتفعاً جداً كذلك، مما يعكس إدراكاً واضحاً لدى شركات التأمين لأهمية تقييم المخاطر من حيث الاحتمالية والتأثير، وتُظهر النتائج أن معظم الشركات تعتمد منهجيات كمية ونوعية لتقدير المخاطر، وتستخدم أدوات تحليل متقدمة مثل مصفوفة الاحتمال - الأثر ومؤشرات الأداء المعرضة للخطر.

كما أن التقارب في متوسطات فقرات هذا البُعد يشير إلى وجود اتساق مؤسسي في أساليب التحليل، مما يدل على نضج بيئة العمل التنظيمية داخل القطاع.

بيّنت النتائج أن بُعد الاستجابة للمخاطر جاء بمستوى مرتفع، وهو ما يعكس التزام شركات التأمين بتطبيق استراتيجيات واضحة للتعامل مع المخاطر بعد وقوعها، فقد تبين أن أغلب الشركات تعتمد سياسات متنوعة تشمل نقل المخاطر عبر إعادة التأمين، أو تخفيفها من خلال تطوير الإجراءات التشغيلية، أو تقبلها ضمن حدود معينة عند تقييمها كغير مؤثرة.

وتدل هذه النتيجة على أن شركات التأمين تمتلك خطط طوارئ واستمرارية أعمال قادرة على الحد من التأثير السلبي للأزمات، إلا أن مستوى التطبيق العملي لتقييم فعالية تلك الخطط بعد التنفيذ لا يزال بحاجة إلى مزيد من التطوير والمتابعة، بما يضمن التحسين المستمر في منظومة الاستجابة المؤسسية.

أظهرت النتائج أن بُعد مراقبة المخاطر قد حقق متوسطاً مرتفعاً يعكس وجود أنظمة إشرافية ورقابية قوية في شركات التأمين. وتبين أن أغلب الشركات تقوم بإصدار تقارير دورية للمخاطر، وتُحدث إجراءات المراقبة الداخلية وفق التغيرات في بيئة العمل.

كما أظهرت النتائج أن هناك توجهاً متزايداً نحو استخدام الأنظمة الرقمية والتقنيات الذكية في تتبع مؤشرات المخاطر التشغيلية والمالية بشكل لحظي، ما يعكس تطوراً في الحوكمة الرقمية للقطاع.

أوضحت نتائج التحليل الوصفي أن مستوى استقرار شركات التأمين في المملكة جاء مرتفعاً جداً بمتوسط عام تجاوز (4.1) على مقياس ليكرت الخماسي، مما يدل على أن القطاع التأميني يتمتع بدرجة عالية من التوازن المالي والتنظيمي، وقد عكست استجابات أفراد العينة اتفاقاً واسعاً على أن شركات

التأمين قادرة على الوفاء بالتزاماتها التأمينية وتتمتع بسياسات استثمارية آمنة ومرنة في مواجهة التحديات الاقتصادية.

أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن هناك أثرًا ذا دلالة إحصائية قوية لإدارة المخاطر بأبعادها مجتمعة على استقرار شركات التأمين، حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.855$) ومعامل التحديد ($R^2 = 0.731$)، أي أن إدارة المخاطر تفسّر 73.1% من التباين في مستوى الاستقرار.

وتُعد هذه النتيجة مؤشرًا قويًا على أن شركات التأمين التي تمتلك أنظمة فعالة لإدارة المخاطر — تشمل التحديد المبكر، والتحليل العميق، والاستجابة الفعالة، والمراقبة المستمرة — تتميز بمستويات أعلى من الاستقرار المالي والتشغيلي.

تتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات زغني وحمّول (2022) وإلياس وبن عمارة (2023) اللتين أكدتا أن تبني ممارسات شاملة لإدارة المخاطر يساهم في خفض حالات التعثر المالي داخل شركات التأمين وتحسين أدائها التشغيلي، كما تتوافق مع ما أشار إليه Hastuti & Santoso (2025) من أن أنظمة إدارة المخاطر القوية تمثل خط الدفاع الأول لضمان الاستقرار المالي في المؤسسات التأمينية. وتدل هذه النتيجة على أن إدارة المخاطر ليست مجرد نشاط رقابي، بل هي ركيزة استراتيجية لتعزيز الصلابة المؤسسية وتحقيق النمو المستدام.

أظهرت النتائج وجود أثر دال إحصائيًا لبُعد تحديد المخاطر على استقرار شركات التأمين ($B = 0.611$, $R^2 = 0.693$)، أي أن هذا البُعد يفسّر نحو 61.1% من التباين في الاستقرار. ويُعد هذا البُعد الأكثر تأثيرًا بين الأبعاد الأربعة.

وتشير هذه النتيجة إلى أن قدرة الشركة على تحديد المخاطر المحتملة بدقة تمثل الأساس الذي يُبنى عليه نجاح جميع مراحل إدارة المخاطر الأخرى. فكلما كانت أدوات التحديد شاملة ومنهجية، زادت قدرة الشركة على التحصّن ضد الأزمات.

وهذه النتيجة تتفق مع ما أورده طاهر وعبد النبي (2020) وباقر وآخرون (2020) حول أن تحديد المخاطر في المراحل المبكرة يقلل من الخسائر المالية المحتملة ويُعزز التخطيط الوقائي طويل المدى في المشاريع والمؤسسات.

أظهرت النتائج وجود أثر دال لبُعد تحليل المخاطر على الاستقرار ($B = 0.662, R^2 = 0.586$) ، مما يعني أن القدرة على تحليل احتمالية وقوع الخطر وشدة تأثيره تسهم في رفع مستوى استقرار الشركات بنسبة معتبرة.

تشير هذه النتيجة إلى أن التحليل المنهجي للمخاطر يُعد من أهم الممارسات التي تتيح للإدارة اتخاذ قرارات استباقية وتخصيص الموارد بكفاءة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما ذهب إليه Bouchetara & Kahyaoglu (2020) في دراستهما حول أهمية التحليل الكمي والنوعي للمخاطر في تحسين القرارات المالية للمؤسسات البنكية، وكذلك مع ما أشار إليه Basyouni (2022) من أن جودة الإفصاح والتحليل الدقيق للمخاطر المالية تُسهم في تقوية الاستقرار المؤسسي.

أوضحت النتائج أن بُعد الاستجابة للمخاطر له أثر إيجابي دال ($B = 0.547, R^2 = 0.475$) ، مما يعني أن كفاءة خطط الاستجابة وتنوعها يسهم في رفع مستوى الاستقرار المؤسسي والمالي.

تعكس هذه النتيجة أهمية وجود استراتيجيات استجابة فعالة مثل إعادة التأمين، والتوزيع الذي للمخاطر، ووضع خطط طوارئ تشغيلية. وهي تتفق مع ما أشار إليه لفتاحة وذوادي (2021) وحديد وخبازي (2023) حول أن تطبيق آليات إعادة التأمين وتطوير أنظمة استجابة للأزمات يساعد الشركات في مواجهة الصدمات السوقية وتقلبات البيئة المالية.

أظهرت النتائج وجود أثر دال لبُعد مراقبة المخاطر على استقرار شركات التأمين ($B = 0.588, R^2 = 0.526$) ، مما يدل على أن الرقابة المستمرة والتقارير الدورية تُعزز من قدرة الشركة على الحفاظ على توازنها المالي والتشغيلي.

تُشير هذه النتيجة إلى أن بناء نظام متابعة فعال للمخاطر يسهم في الكشف المبكر عن الانحرافات في الأداء ويعزز ثقافة التحسين المستمر داخل المؤسسة. وهذه النتيجة تتفق مع ما أشار إليه عزوز وآخرون (2022) والطبّال (2025) اللذين أكدا على أن فعالية التدقيق الداخلي والرقابة المؤسسية تسهم في رفع استقرار الكيانات المالية، كما أيدها (Rashid et al. (2024 الذي أكد على دور الحوكمة والرقابة المستمرة في تحقيق استقرار مؤسسي مستدام.

3.5 التوصيات

استنادًا إلى النتائج التي توصّلت إليها الدراسة، والتي أثبتت وجود أثر دال إحصائيًا لإدارة المخاطر بأبعادها الأربعة (تحديد، تحليل، استجابة، مراقبة) في تعزيز استقرار شركات التأمين، يُقدّم الباحث مجموعة من التوصيات العملية والمستقبلية كما يلي:

1. ينبغي على شركات التأمين تطوير آليات منهجية ومنظمة لتحديد المخاطر المحتملة قبل وقوعها، وذلك من خلال استخدام أدوات التحليل التنبئي (Predictive Analytics) وتقنيات الذكاء الاصطناعي لرصد المؤشرات المبكرة للمخاطر المالية أو التشغيلية.
2. ضرورة اعتماد أساليب تحليل متقدمة لقياس درجة التأثير والاحتمالية لكل خطر، بما في ذلك تطبيق نماذج Sensitivity Analysis وScenario Planning، وربط نتائج التحليل بمؤشرات الأداء المالي للشركة لتعزيز دقة اتخاذ القرار.
3. يُستحسن أن تتبنى الشركات نظم استجابة متعددة المستويات تشمل خطط الطوارئ، والتأمين ضد الكوارث، وإعادة التأمين الجزئي أو الكلي. كما يُوصى بإنشاء وحدات استجابة سريعة للأزمات قادرة على التعامل الفوري مع الأحداث الطارئة وتقييم فعالية الإجراءات بعد التنفيذ.
4. ينبغي إدماج مفهوم إدارة المخاطر في ثقافة العمل اليومية لجميع المستويات الإدارية من خلال التدريب المستمر وبرامج التوعية، بحيث يصبح كل موظف جزءًا من منظومة الكشف المبكر والوقاية من المخاطر.

5. يُنصح بأن تُدرج نتائج تقييم المخاطر في تقارير الأداء المالي السنوية للشركات، وأن تُستخدم كمؤشر ضمن Balanced Scorecard، لربط القرارات الاستثمارية بمستوى التعرض للمخاطر.
6. يوصي الباحث بأن يقوم البنك المركزي السعودي (SAMA) بإصدار دليل إرشادي موحد لإدارة المخاطر في شركات التأمين، يحدد الحد الأدنى من المعايير الفنية والرقابية الواجب اتباعها.
7. يُستحسن إنشاء نظام رقابي إلكتروني موحد يتيح لشركات التأمين رفع تقارير المخاطر بشكل دوري إلى الجهة التنظيمية، مع إمكانية التحليل التلقائي لمؤشرات المخاطر الحرجة (KRIs).
8. دعم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة في عمليات الاكتتاب والتسعير وإدارة المطالبات، بما يُسهم في الحد من الأخطاء التشغيلية وتقوية استقرار السوق التأميني.
9. توصي الدراسة بإنشاء برامج وطنية متخصصة لإعداد كوادر مهنية معتمدة في مجال إدارة المخاطر التأمينية، بالشراكة مع معاهد متخصصة وهيئات التأمين الدولية (مثل IFRIMA و IIA).

Abstract

This study aimed to identify the role of risk management with its combined dimensions—risk identification, risk analysis, risk response, and risk monitoring—in enhancing the stability of insurance companies in the Kingdom of Saudi Arabia. The study adopted the descriptive—analytical approach as it best suits the nature of the research problem and employed a questionnaire as the primary tool for data collection. The questionnaire was distributed to a sample of 298 employees working in various departments related to risk management and financial stability within Saudi insurance companies. The data were analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

The results revealed that risk management in its four dimensions has a statistically significant impact on enhancing the stability of insurance companies, where the correlation coefficient reached ($R = 0.855$) and the coefficient of determination was ($R^2 = 0.731$), indicating that risk management practices explain about 73.1% of the variance in the overall level of stability.

The findings also showed that risk identification had the strongest influence, followed by risk analysis, risk monitoring, and finally risk response, all of which were statistically significant at the ($\alpha \leq 0.05$) level.

The study recommended the strengthening of integration between risk management activities and both operational and financial strategies, as well as the development of intelligent digital systems to monitor risk indicators in real time. Furthermore, it emphasized the importance of deepening the culture of risk awareness at all administrative levels and implementing specialized training programs to enhance the competencies of employees in the field of risk management.

Keywords: Risk Management – Stability of Insurance Companies – Kingdom of Saudi

Arabia.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. إلياس، قصابي، و بن عمارة، منصور. (2023). دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر: دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية. مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، مج8، ع1، 302 - 316.
2. إلياس، قصابي، و بن عمارة، منصور. (2023). دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر: دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية. مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، مج8، ع1، 302 - 316. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1398102>
3. باقر، وفاء جاسم علي عباس، ارتيمة، هاني جزاع عبدالكريم، و الهواري، سامر فواز. (2020). أثر إدارة المخاطر في إدارة المشاريع الهندسية: الدور الوسيط للثقافة المنظمة في الهيئة العامة للطرق والنقل البري في دولة الكويت (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.
4. بدري، فيروز، و بورحلة، منجية. (2024). دور الإدارة الرقمية في تقليل المخاطر المصرفية: دراسة تطبيقية بالبنك الوطني الجزائري BNA - وكالات ولاية تبسة. مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، مج9، ع2، 89 - 107. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1568131>
5. تناح، رانية. (2023). القيادة الإستراتيجية ودورها في إدارة المخاطر: دراسة حالة مجموعة من الوكالات التابعة لبنك الجزائر الخارجي. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، مج10، ع1، 342 - 362.
6. حديد، إيمان، و خبازي، فاطمة الزهراء. (2023). إعادة التأمين كآلية لإدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية: دراسة تحليلية للفترة 2016-2021. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، مج6، ع2، 206 - 224. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1416167>
7. حسن، زينب حسين جمعة، طلعت، طمان عرفات إبراهيم، و وهدان، محمد أحمد لطفي محمد. (2024). دور النمو المستدام في دعم الاستقرار المالي لشركات التأمين في مصر: دراسة تطبيقية على قطاع التأمين بمصر. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع3، 97 - 124. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1508332>

8. حمزة، استبرق محمد، و العيساوي، عمار مراد. (2022). رقابية ديوان التأمين على شركات التأمين:

دراسة وفقا لقانون تنظيم أعمال التأمين رقم 10 لسنة 2005. دراسات قانونية، مج15، ع1، 44 -

63. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1357971>

9. خصاونة، أحمد سليمان محمود. (2022). واقع التأمين التكافلي الإسلامي في سوق التأمين الأردني.

المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج18، ع1، 517 - 548. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1264595>

10. داودي، محمد بن العباس. (2020). أهمية الدراسات الميدانية في إدارة المخاطر الطبيعية: التطبيقات

الجيومورفولوجية والاستشعار عن بعد أنموذجا. المجلة المصرية للتغير البيئي، مج12، ع1، 7 - 22.

11. زغني، نجية، و حمول، طارق. (2022). استراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين: الوكالة الجزائرية

للتأمين SAA "مكتب الشركة" لولاية بشار نموذجا. مجلة الإبداع، مج12، ع2، 212 - 226.

12. زغني، نجية، و حمول، طارق. (2022). استراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين: الوكالة الجزائرية

للتأمين SAA "مكتب الشركة" لولاية بشار نموذجا. مجلة الإبداع، مج12، ع2، 212 - 226. مسترجع

من <http://search.mandumah.com/Record/1346391>

13. طاهر، محمد عبود، و عبدالنبي، رعد عبدالجبار. (2020). تأثير إدارة المخاطر الفاعلة في نجاح

المشروعات: دراسة تطبيقية في عينة من مشروعات البناء والتشييد الحكومية والخاصة في محافظة

البصرة. مجلة دراسات إدارية، مج13، ع27، 1 - 26.

14. الطبال، غيث المبروك. (2025). دور المحاسب الإداري في إدارة المخاطر. مجلة العلوم الاقتصادية

والسياسية، مج22، ع1، 88 - 115. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1560663>

15. عزوز، الطيب، خيدوري، أنيسة، و بابنات، عبدالرحمان. (2022). دور التدقيق الداخلي في إدارة

مخاطر المؤسسة: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA - ورقلة - (رسالة ماجستير غير منشورة).

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ورقلة. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1503706>

16. لفتاحة، سعاد، و ذوادي، مهيدى. (2021). دور إعادة التأمين في تغطية التزامات شركات التأمين:

دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT للفترة (2015-2019). مجلة معهد العلوم

الاقتصادية، مج24، ع2 ، 171 - 191. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1254637>

المراجع باللغة الإنجليزية

17. Akash, T. R., Reza, J., & Alam, M. A. (2024). Evaluating financial risk management in corporation financial security systems. *World Journal of Advanced Research and Reviews*, 23(1), 2203-2213.
18. Basyouni, Marwa Mohamed Maher. (2022). Management Characteristics, Risk Disclosure Quality and Liquidity: A Practical Evidence from the Egyptian Business Environment. *Scientific Journal of Accounting Studies*, Vol. 4, No. 4, pp. 201-244.
19. Bedeir, R. E. M. (2024). The Impact of Climate Risk Disclosure as Risk Management Tool on Firm Financial Performance: The Role of Board Characteristics "Evidence from an Emerging Environmental Regime". *Accounting and Auditing Journal*, Vol. 1, 1-30.
20. Bouchetara, M., and Kahyaoglu, S. B. (2020). Stress Testing Bank as Tools of Risk Management: Case of an Individual Algerian Bank Using Financial Projection Model. *Journal of Financial, Accounting and Administrative Studies*, Vol. 7, No. 2, 617-638.
21. Glonti, V., Tsintsadze, A., Oniani, L., & Ghoghoberidze, T. (2023). Risk management problems and the role of insurance in developing countries. *Montenegrin Journal of Economics*, 19(2), 153-165.

22. Hastuti, T., & Santoso, B. (2025). The Role of Insurance in Financial Risk Mitigation within the Banking Sector. *International Journal of Accounting and Business Administration (IJABA)*, 1(1), 10-18.
23. Jaddi, Firas Farhan, Idris, Ismail Tijani, and Zenko, Adam Karba. (2020). Risk Management Committees as Effective Monitors in Corporate Risks Reporting. *International Journal of Research in Educational Sciences, Humanities, Arts and Languages*, Vol. 1, No. 6, 712-730.
24. Lebda, Raymond El-Saeed Mohamed. (2024). The Impact of Fintech on Credit Risk Management: An Applied Study on the Egyptian Banking Sector. *Alexandria University Journal of Administrative Sciences*, Vol. 61, No. 5, 381-422.
25. Rashid, A., Akmal, M., & Shah, S. M. A. R. (2024). Corporate governance and risk management in Islamic and conventional financial institutions: explaining the role of institutional quality. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 15(3), 466-498.
26. Tapang, A. T., Takon, S. M., Uklala, A. P., Obo, E. B., Efiong, E. J., Ihendinihu, J. U., ... & Nkamare, S. E. (2022). Financial risk management and performance of insurance companies: The moderating role of hedge accounting. *Journal of Management Information and Decision Sciences*, 25(3), 50-66

الملاحق

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخي الكريم / أختي الكريمة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحثين بإجراء دراسة حول قياس دور إدارة المخاطر في تعزيز استقرار شركات التأمين:

دراسة تطبيقية على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية

ونظراً لما لديكم من المعرفة العلمية والخبرة العملية ذات الصلة بموضوع البحث، نأمل الحصول منكم على العون والمساعدة في توفير المعلومات المناسبة لأغراض البحث، من خلال التكرم بإبداء رأيكم بالتأشير على الإجابة المناسبة من وجهة نظركم.

وأثقدم لحضراتكم بجزيل الشكر والتقدير للمساهمة في جهدكم في تعبئة هذا الاستبيان علماً أن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها منكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم لغير أغراض هذا البحث، وسوف أزودكم بنتائج هذه الدراسة حال اكتمالها إن شاء الله.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

أولاً: البيانات الشخصية

1- النوع الاجتماعي ☐ ذكر ☐ أنثى

2- المؤهل العلمي ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس

☐ دراسات عليا

3- سنوات الخبرة ☐ 5 سنوات فأقل ☐ من 5 – 10 سنوات

☐ من 10 – 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة

4- المسي الوظيفي ☐ موظف تنفيذي ☐ مشرف / رئيس قسم

☐ مدير إدارة ☐ مدير عام أو نائب تنفيذي

5- القسم الإداري ☐ العمليات والتشغيل ☐ الإدارة المالية

☐ إدارة المخاطر ☐ المراجعة الداخلية والحوكمة

☐ الإدارة العليا

ثانيا محاور الاستبيان

✿ المحور الأول: إدارة المخاطر ، ضع إشارة (✓) في المربع المناسب لاختيارك:

البعد					أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة
بعد تحديد المخاطر									
تعتمد الشركة على أساليب منهجية لتحديد أنواع المخاطر المحتملة في أنشطتها.									
يتم إشراك الإدارات المختلفة في تحديد المخاطر المحتملة.									
لدى الشركة سجلات محدثة بالمخاطر التي تواجهها بشكل دوري.									
تُراجع الشركة بيئة العمل بانتظام لاكتشاف مصادر الخطر الجديدة.									
بعد تحليل المخاطر									
تُجري الشركة تقييمًا كميًا ونوعيًا للمخاطر المكتشفة.									
يتم تحديد درجة تأثير واحتمالية وقوع كل خطر بشكل منهجي.									
تُستخدم أدوات تحليل متخصصة (مثل مصفوفة الاحتمال-الأثر).									
تُقيّم المخاطر باستخدام مؤشرات رقمية قابلة للقياس والمقارنة.									

أوافق					البعد
أوافق					معارض
بشدة					بشدة
بعد الاستجابة للمخاطر					
					تُحدد الشركة استراتيجيات واضحة لمواجهة كل نوع من المخاطر.
					يتم نقل بعض المخاطر من خلال آليات مثل إعادة التأمين.
					تُعتمد خطط بديلة للتعامل مع الأزمات المفاجئة.
					يتم تقييم فعالية الاستجابات المتخذة بعد تطبيقها.
بعد مراقبة المخاطر					
					تقوم الشركة بمتابعة تنفيذ سياسات إدارة المخاطر بشكل دوري.
					يتم تحديث إجراءات الرقابة الداخلية وفقًا لتغيرات البيئة التشغيلية.
					تُعد تقارير دورية تُعرض على الإدارة العليا حول المخاطر القائمة.
					تُستخدم أنظمة رقمية لمتابعة أداء مؤشرات المخاطر.

✿ المحور الثاني: استقرار شركات التأمين ، ضع إشارة (✓) في المربع المناسب لاختيارك:

معارض بشدة	معارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	البعد
					تتمتع الشركة بقدرة مالية قوية على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.
					تحافظ الشركة على استقرار في معدلات أرباحها السنوية.
					تمتلك الشركة سياسات استثمارية آمنة ومتنوعة تقلل من المخاطر المالية.
					تتبع الشركة إجراءات تشغيلية فعالة تحدّ من الأخطاء والمخاطر التشغيلية.
					تتسم أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة بالكفاءة والمرونة.
					تتوافر لدى الشركة نظم حوكمة رشيدة تعزز الشفافية والمساءلة.
					تُحافظ الشركة على سمعة مؤسسية إيجابية في السوق التأميني.
					تتمتع الشركة بقدرة على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية.
					تلتزم الشركة بالقوانين والتعليمات الرقابية الصادرة عن الجهات التنظيمية.

البعد					أوافق بشدة
أوافق					أوافق بشدة
محايد					معارض بشدة
معارض					معارض بشدة
تتصف بيئة العمل في الشركة بالاستقرار الإداري والتنظيمي.					

مع خالص التقدير والاحترام

Mid-Ocean University

College of Management

Department of Risk management



**"The Role of Risk Management in Enhancing the Stability of
Insurance Companies: An Empirical Study of Insurance
Companies in the Kingdom of Saudi Arabia"**

Preparation:

Mohammed Khaled Almohaimeed

251000670

Supervision:

Dr. Al-Faisal Abdelhamid Mohamed Hassan

Dr. Fayez Grad

1447 – 2025